



جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية



وسائل مكافحة الفساد الفساد المالي - نموذجاً-

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية
تخصص: شريعة وقانون

إشراف الأستاذ:

- د. بوهالي محمد

إعداد الطالبين:

- عيدة لطرش

- فضيلة هلاي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
	محمد بوضياف - المسيلة	رئيساً
د. بوهالي محمد	محمد بوضياف - المسيلة	مشرفاً ومقرراً
	محمد بوضياف - المسيلة	ممتحناً

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات}

[سورة المجادلة: ١١]



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإسلامية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): لمارتن عيدة

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 882779

والصادرة بتاريخ: 09/09/2013 م

عن دائرة: تنال ولاية المسيلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنونها:
وسائل مكافحة الفساد بين الشريعة والقانون الجزائري
الفساد المالي - ثوجيا

أصح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/24



إمضاء المعني

Satkeche



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإسلامية

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2018 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية

ومكافحتها

تصريح شرقي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه.

السيد (ة): هلالى فضيلة

الصفة: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203253179

والصادرة بتاريخ: 2018.08.06

عن دائرة: الحيازة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال مذكرة ماستر: وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الخريفي

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/28

إمضاء المعني

هلالى



عن رئيس الكلية
و بالتصديق من
هشيمة غمرابي

شكر وتقدير

نشكر الله على توفيقه وكرمه على أننا أتممنا هذا العمل وامتثالاً لقول

المصطفى عليه الصلاة والسلام " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نتقدم بخالص عبارات التقدير والشكر للأستاذ " د.بوهالي محمد "

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة والذي منحنا ثقته ولم يبخل

بنصائحه وتوجيهاته القيمة فله منا جزيل الشكر والعرفان.

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا

العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

الإهداء:

إلى خاتم الأنبياء والمرسلين، خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

إلى صاحب الهيبة والسيرة العطرة والفكر المستيسر، وإلى من علمني العطاء بدون انتظار فلم يبخل عليا شيء طيلة حياته، وإلى من زرع في نفسي الطموح والمثابرة فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي، إلى من أحمل اسمك وبكل فخر ويا من سأفتقدك طول العمر (أبي الغالي) هلاي السقاي رحمه الله.

إلى من أفضلها على نفسي التي منبع الحب والحنان، إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها (أمي الحبيبة) أطال الله في عمرها.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات وظهروا أجمل ما في الحياة إخوتي وأخواتي.

إلى أعز بنات وأبناء إخوتي وأخواتي.

إلى زوجي ورفيقي في الكفاح حسين.

إلى وطني الحبيب الجزائر.

هلاي فضيلة

الإهداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
أبي لطرش عامر حفظه الله.

إلى من واصلت معي المشوار ولم تفشل إلى من ضحت بمالها
ووقتها ونومها

ولم تياس إلى صاحبة الإرادة والعزيمة، إلى القلب
العطوف والرحيم

إلى أمي حبيبتي هالي فطيمة.

وإلى روح جدي العزيز هالي السقاي رحمه الله تعالى برحمته
الواسعة وأسكنه فسيح جناته الذي لم يبخل علينا
بالدعوات الصالحات في الليل والنهار وفي الصحة والمرض
وفي الحضر والسفر.

إلى كل أقاربي وأصدقائي وكل من له صلة من قريب وبعيد
وكل من يفرحون لسعادتي ويحزنون لحزني.

إلى من كان السند ورفيق الدرب ومن نور عيني الحياة
وكان له الفضل في نجاحي زكرياء لقويزي.

لطرش عيدة

قائمة المختصرات:

الاختصار	التسمية
ب. ت	بدون تاريخ
ب. ط	بدون طبعة
ج	الجزء
د. ج	دينار جزائري
ط	طبعة
ص	صفحة

المقدمة

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم الذي دعا إلى الخير والصالح، ونهى عن الشر والفساد أما بعد:

فالفساد انتشر في بداية الخلق، أي منذ وجود سيدنا آدم عليه السلام، قال الله تعالى (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٣٠) [سورة البقرة: 30].

الفساد ظاهرة اجتماعية قديمة، نعاني منها إلى اليوم، في الدول النامية وحتى المتطورة، وهو من أخطر المظاهر السلبية المهددة بالأمن والاستقرار، فأصبحت هذه الظاهرة الخطيرة في التوسع وتعددت أشكالها وصورها، فأصبحت تشكل تحديا يهدد كيان جميع الدول منها الجزائر، التي تعاني من الآثار الوخيمة لأنواع الفساد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، والإداري والمالي، وهذا الأخير هو من أخطر أنواع الفساد، فالعالم يركز عليه بدرجة كبيرة بسبب خطورة صورته التي نلخصها في الرشوة، المحسوبية، نصب المال العام... الخ، ومن آثاره التي تتجاوز حدود المالية والمادية، التي تمتد إلى القيم والأخلاق والسلوك الإنساني.

لقد وضع الفقه الإسلامي حلول وضوابط لمكافحة الفساد المالي مستمد من القرآن والسنة، كما وضع المشرع الجزائري قوانين وقائية وردعية للتخلص من الفساد المالي.

2- أهمية موضوع البحث:

أ. يكتسي البحث في موضوع وسائل مكافحة الفساد المالي من وجهة نظر الفقه الإسلامي والقانون الجزائري أهمية بالغة أهمها:

ب. الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد بسبب آثاره الوخيمة على مختلف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية...

الفساد المالي من مواضيع الساعة التي تشغل المجتمعات الجزائرية بصفة خاصة، والدولية بصفة عامة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- أ. نهب أموال الشعب والسكوت والرضا على الذين يسرقون الأموال.
- ب. أكبر رؤوس الفساد في الجزائر الذين يدعون أنهم يحاربون الفساد ويعطون الأوامر لقمع الفساد.
- ج. مواطنون يبيعون أنفسهم ومستقبل أبناءهم بالأموال.
- د. الحكم في قضايا الفساد على من سرقوا أموال الشعب بغرامات مالية قليلة جدا.
- هـ. الميلول لاكتشاف الوسائل التي تبنتها الجزائر للقضاء على الفساد المالي ومناهج الشريعة الإسلامية في مكافحته.
- و. ندرة الكتابة في الموضوع كدراسة مقارنة بين القانون الجزائري والشريعة الإسلامية حيث أن معظم ما كتب عالج الموضوع من الناحية القانونية فقط.

4- أهداف موضوع البحث:

- أ. التعرف على مختلف القوانين والتشريعات الوطنية لمكافحة الفساد المالي.
- ب. يعتبر القرآن الكريم الإطار النظري والعملي في الإسلام فهو يعتبر المنهج الصحيح للوقاية من كل أشكال الفساد وذلك بإتباع تعاليمه وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.
- ج. تبيان موقف التشريع في القانون المدني الجزائري من الفقه الإسلامي بخصوص موضوع وسائل مكافحة الفساد المالي.
- د. توعية القدر الأكبر من الأمة بوسائل مكافحة والتخلص من الفساد المالي.

5- إشكالية موضوع البحث:

من خلال المنطق السابق، فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:
ماهي وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الجزئية أهمها:

_ ماهي وسائل مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي؟

_ ماهي وسائل مكافحة الفساد المالي في القانون الجزائري؟

_ ماهو الفرق بين مكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري؟

6- المنهج المتبع:

لتحقيق التناسق والانسجام المنهجي في موضوع الدراسة، ارتأينا إلى الاعتماد على مجموعة من المناهج التالية:

المنهج المقارن بصفة أساسية وذلك بمقارنة التشريع الجزائري بالفقه الإسلامي في مجال وسائل مكافحة الفساد المالي بغرض الاستفادة من مميزات وتجنب الوقوع في أخطائها.

كما سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ظاهرة الفساد المالي وتفاصيلها، أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه بغرض تحليل مضمون النصوص القانونية رغم أن المشرع الجزائري واكب بقية التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد.

إلا أن هذه الآليات بقيت عاجزة عن محاربة هذه الظاهرة التي انتشرت بشكل رهيب في الجزائر.

7- الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الكتب والمذكرات التي تناولت موضوع وسائل مكافحة الفساد المالي، وجدت نقصا في الذين عالجوا موضوع وسائل مكافحة الفساد المالي خاصة من الناحية الشرعية.

من بين الرسائل التي سلطت الضوء على الفساد المالي:

_بكوش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، القانون الخاص، تحت إشراف الأستاذ العربي شحط عبد القادر، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2011-2012م.

استفدنا منها التعرف على أنواع الفساد بمنهجية واضحة ومفهومة.

_حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قانون عام، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: الزين عزري. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2012-2013م.

استفدنا منها التوسع في تعريفات الفساد من ناحية الفقهية والقانونية.

_بلال سعيدان، آليات مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، شريعة وقانون، تحت إشراف الدكتور: محند اويدير مشنان، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر 1، السنة الجامعية 2017,2018م.

أعجبنا طريقة المقارنة بين وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي ومقارنتها بالقانون الجزائري.

8- الصعوبات والعوائق:

ومن الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه المذكرة نذكر مايلي:

_صعوبة الوصول إلى المراجع الورقية في الجامعة وذلك لغلق الجامعة والمكتبات بسبب جائحة وباء كورونا العالمي.

_قلة المراجع القانونية والفقهية في الشبكة العنكبوتية.

9- خطة البحث:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وبيان المصطلحات

المبحث الأول: تحديد المصطلحات وتعريف

المبحث الثاني: الفساد في الجزائر أسبابه وآثاره

الفصل الثاني: وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الأول: وسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثاني: الوسائل الرقابية والمواجهة لمكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثالث: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

الإطار المفاهيمي
وإطار المصطلحات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وبيان المصطلحات

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: تحديد المصطلحات وتعريفها

المبحث الثاني: الفساد في الجزائر أسبابه وآثاره

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي وبيان المصطلحات

تمهيد:

تتمحور دراستنا في هذا الفصل بداية من تحديد مصطلحات الفساد في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري ولأن ظاهرة الفساد معقدة وبالتالي لا يمكن الخوض والبحث في وسائل مكافحة الفساد دون المرور والتطرق إلى الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة الخطيرة بداية من تحديد مصطلحات الفساد وتعريفه ثم ذكر أنواعه في (المبحث الأول) ثم نتطرق إلى أسبابه وآثاره في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تحديد المصطلحات وتعريفها

يختلف تحديد مفهوم الفساد بحسب اختلاف زاوية النظر بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث محاولين توضيح معنى الفساد وتعريفه اللغوي وكذا القانوني وذكر أنواعه.

المطلب الأول: مفهوم الفساد

تتردد كلمة الفساد كثيرا في معاجم اللغة العربية وفي مؤلفات الفقهاء بمختلف تخصصاتهم وفي نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية غير ان مدلولاتها تتقارب أحيانا وتتباعد أحيانا ولهذا سنتعرض لتعريف الفساد اللغوي، ثم التعريف الاصطلاحي ثم بيان ظاهرة الفساد في القرآن الكريم والسنة النبوية وتعريفه في القانون الجزائري.

الفرع الأول: تعريف الفساد لغة واصطلاحا

سنتناول في هذا الفرع بداية تعريف الفساد لغة ثم تعريفه اصطلاحا

أولاً: الفساد لغة

تتميز لفظة الفساد في معاجم اللغة بالثراء والتعدد منها يشير لسان العرب إلى الفساد على اعتبار نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ فَسَادًا وَفُسُودًا، فهو فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ، تَفَاسَدَ القوم.. تدابروا وقطعوا

الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذ أساء إليه حتى استعصى عليه والمفسدة خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة لكل أي فيه فساد.¹

ثانياً: الفساد اصطلاحاً

إن المطلع على الفقه يجد أن هناك محاولات متعددة لتعريف الفساد، حسب نظرة كل فقيه إليها، بحيث عرف الفساد في الشرع الإسلامي على أنه جميع المحرمات والمكروهات شرعاً² كما عرفه جمهور الفقهاء بأنه مخالفة الفعل الشرع، بحيث لا تترك عليه الآثار ولا يسقط القضاء في العبادات، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال، سواء هذا الخروج قليلاً أو كثيراً، ويسقط في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة.³

أما الحنفية فيقصدون بالفساد في باب المعاملات كون الفعل مشروعاً بأصله أي صحيح الأركان وغير مشروع بوصفه أي بشروطه، وعليه فهم يعدون الفساد منزلة وسطى بين الصحة والبطلان، فيرتبون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة.⁴ ويقول العز بن عبد السلام ويعبر عن المصالح والمفاسد بالخير والشر، والنفع والضرر، والحسنات والسيئات، لأن المصالح كلها خير ونافعات حسنات والمفاسد بأسرها مضرات سيئات وقد غلب في القرآن استعمال الحسنات في المصالح والسيئات في المفاسد.⁵

الفرع الثاني: الفساد في القرآن والسنة وموقف الشريعة منه

¹ أبو الفضل: جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مجلد الخامس، ص 3412.

² محمد المدني بوساق، تعريف الفساد وصوره من الوجهة الشرعية، الجزائر، دار الخلدونية، 2004، ص 92.

³ زين مشري عبد الحليم، فرحاتي عمر، الفساد الإداري مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، 2009، ص 9.

⁴ آدم نوح على معابدة مفهوم الفساد الإداري ومعايير في التشريع الإسلامي دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 2، 2005، ص 413-414.

⁵ عزالدين بن عبد السلام قواعد الأحكام في إصلاح الانام، مراجعة وتعليق.. طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، ط، 1994م، 1414هـ، ج 1، ص 5.

عرف القرآن والسنة النبوية الشريفة هذه الظاهرة الخطيرة شديدة التعقيد و هذا ما سنتناوله بالبحث من خلال التطرق لمعنى الفساد في القرآن الكريم (أولاً) ثم لمعانيه في السنة الشريفة (ثانياً) وموقف الشريعة منه (ثالثاً).

أولاً: الفساد في القرآن الكريم

لقد ورد لفظ الفساد في القرآن الكريم أكثر من 50 مرة موزعة على 23 سورة منه¹، كلها مقرونة بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض، وأشارت الآيات إلى جملة من المفاسد كالشرك وإتلاف الزرع والثمار، وإهلاك النسل، والتدابير وقطع الأرحام ونقض عهد الله، ونهب الأموال والحيث في الكيل والميزان، ويخص الناس أشياءهم² ولقد ورد أكثر ألفاظ القرآن الكريم متعلق بذكر الأرض، ومن أمثلة ذلك قوله عز وجل (وَأَبْتَعِ فِي مَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ٧٧) [سورة القصص:

[77

وقوله تعالى (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ٢٠٥) [سورة البقرة: 205]

ثانياً: الفساد في السنة

وردت أحاديث كثيرة في النهي عن الفساد والتحذير منه والملاحظ أن معنى الفساد في السنة المطهرة جاء يدل على نفس المعاني التي دل عليها القرآن الكريم ومنها انه روي عن معاوية بن أبي

¹سنوسي على محاضرات في مقياس: الفساد وأخلاقيات العمل مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك السنة الجامعية 2019/2020، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ج 1، ص 9.

²احمد بن عبد الله ابن سعود الفارسي تجريم الفساد في اتفاقية الامم المتحدة دراسة مقارنة رسالة ماجستير التشريع الجنائي الاسلامي جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، 2008، ص 8، محمد ابو ساق، التعريف بالفساد وصوره من الوجة الشرعية، دار الخلدونية قسم الندوات واللقاءات العلمية، الرياض، 1424هـ 2003م، ص4.

سفيان رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ كَالْوَعَاءِ، إِذَا طَابَ أَسْفَلُهُ طَابَ أَعْلَاهُ وَإِذَا فَسَدَ أَسْفَلُهُ فَسَدَ أَعْلَاهُ))¹.

إن مدلولات الفساد في الأحاديث الشريفة هيا نفسها في القرآن الكريم وهي تلف الشيء، وذهابه واختلاله وخروج عن مألوفة كما جاء لفظ في السنة أيضا بمعنى البطلان وعدم الاجزاء وتغيير الحال إلى خلاف الصلاح وجاء بمعنى قطع العلاقات وتخريب الصلات بين الأرحام.²

ثالثا: موقف الشريعة الإسلامية من الفساد

لقد جاءت الشريعة الإسلامية بتشريعاتها الشاملة تكافح الفساد قبل وقوعه وبعده وأحكام الشريعة الإسلامية بمجملها جاءت لتحقيق مصالح الناس الدينية والدنيوية ومن أهم هذه المصالح حفظ الضروريات الخمس التي يؤدي فقدانها إلى الفساد فاهتم الإسلام بحماية هذه الضروريات من كل الاعتداء فحفظ الدين من التهاون والتشكيك فيه وحفظ النفس من الاعتداء عليها بالقتل أو القطع، وكذا العقل حتى لا يكون صاحبه عالة على المجتمع هذا ولقد رأينا عند ذكرنا لورود كلمة الفساد في القرآن الكريم كيف أن الله سبحانه وتعالى أعلن الحرب على الفساد والمفسدين. ونهى وحرم وشدد في المنع من الفساد³

الفرع الثالث: تعريف الفساد في القانون الجزائري

إن معظم التشريعات لا تقوم بإعطاء مفهوم الفساد بشكل دقيق وواضح وتحدده عن طريق تجريم الأفعال بحيث يختلف من تشريع لآخر وفق اتجاهات كل دولة

¹ أخرجه ابن ماجة في سننه، سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد ابن يزيد القزويني، باب أتباع سنة رسول الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء الكتب العربية، حديث (4199-4202)، باب 20-21، 207، 275 هـ، ج1، ص1405.

² بوساق محمد المدني، المرجع السابق، ص12.

³ عبد الحق حميش، الفساد ومكافحته من منظور إسلامي، جامعة احمد بن خليفة، قطر، ص 118.

إن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ انه اختار كذلك عدم تعريف الفساد، تعريفا فلسفيا ووصفيا، بان انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره¹

وهذا ما تأكده الفقرة "ا" من المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. الفساد هو "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"

وبالرجوع إلى الباب الرابع من هذا القانون، وبالرجوع إلى الباب الرابع من نفس القانون نجد أن المشرع الجزائري قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبارها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من 20 جريمة²

فانه يمكن تصنيف هذه جرائم إلى أربع أنواع هي الاختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.³

• موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد

إن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا وحسنا ما فعل المشرع الجزائري عندما لم يقم نفسه في تعريفات الفقهاء للفساد، والتي أثارت جدلا كبيرا ليس بين فقهاء القانون فحسب، وإنما بين مختلف فقهاء العلوم الإنسانية والاجتماعية غير أن ما يعاب على المشرع الجزائري انه أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد دون باقي الصور التي تخرج عن مجال التجريم، وتبقى مباحة رغم خطورتها مثل الوساطة والمحسوبية والمكافأة اللاحقة..⁴

¹حاجة عبد العالي الآليات القانونية لمكافحة الفساد الاداري في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2012/2013، ص 25.

²القانون رقم، 01/06، المؤرخ في: 20 فيفري 2006، المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 14، المؤرخة في 8 مارس 2006.

³حاجة عبد العالي، المرجع السابق، ص 25.

⁴حاجة عبد العالي، المرجع نفسه، ص 25.

موازنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

لو أجرينا موازنة بين معنى الفساد في الفقه الإسلامي والفساد في القانون الجزائري نجدها تتفق في بعض النقاط وتختلف في نقاط أخرى.

فهم يتفقان في:

انه لا يوجد اجتماع بين المفكرين على تعريف واحد للفساد، ويرجع ذلك إلى عمومية استخدام المصطلح وسعة انتشاره في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري
الفساد جريمة معاقب عليها في اغلب التشريعات مهما تعددت صورته اختلاس، رشوة...
ويختلفان في:

أن مفهوم الفساد في الفقه الإسلامي واسع ويشمل كل المحرمات والأفعال المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية

أما المشرع الجزائري أشار إلى بعض مظاهر وصور الفساد فقط دون باقي الصور التي تخرج عن مجال التجريم وتبقى مباحة رغم خطورتها الفساد في الفقه الإسلامي أجمعت الأمة على النهي وتحريم الفساد بأشكاله وأنواعه.

المطلب الثاني: أنواع الفساد

لا شك أن هناك تنوعا واضحا في شكل الفساد، وهذا يعود إلى تنوع القطاعات والمجالات التي تنتشر فيها هذه الظاهرة الخطيرة واختلاف المتورطين فيها أيضا، فان الفساد عدة أنواع تختلف حسب الحجم (أولا) ومن حيث المظهر (ثانيا) ومن حيث الانتشار (ثالثا) وسنتناولها بالتفصيل:

الفرع الأول: من حيث الحجم

ينقسم الفساد من حيث الحجم إلى فساد صغير وفساد كبير وتفصيل ذلك كالتالي:

1. الفساد الصغير: "أو ما يسمى بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا":

وهو الفساد الذي يمارس من طرف فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذلك نراه ينتشر بين الصغار والكبار الموظفين عن طريق استلام الرشاوي من الآخرين

2. الفساد الكبير: "أو ما يسمى بفساد الدرجات الوظيفية العليا":

والذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وهو أهم وأشمل وأخطر بالنظر لحجم الضرر والخسائر التي تكبدها خزينة الدولة¹

الفرع الثاني: من حيث المظهر

يتقسم الفساد من حيث المظهر إلى:

1. الفساد السياسي:

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد السياسي بأنه: إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة ولا يشترط أن يشمل تبادلاً للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو المنح تفضيل معين.

ويتمثل الفساد السياسي في الصور الآتية: فساد القمة، فساد الهيئات التشريعية وتنفيذية والفساد السياسي من خلال شراء الأصوات، وتزوير الانتخابات، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل.²

ويتعلق بالانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي "المؤسسات السياسية في الدولة" ويقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات وعدم المشاركة والتفرد بالسلطة وعدم احترام الرأي الآخر والعنف في مواجهة المواقف.¹

¹إبديس بوغرة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، مطبوعة مقدمة لطلب الطور الماستر في العلوم الاقتصادية والمالية، السنة الجامعية 2017/2018، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، ص8، بن عزوز محمد، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص230 .

²كبوش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، السنة الجامعية 2012، 2013، جامعة وهران، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، ص11.

2. الفساد الاجتماعي:

هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو تلك الأفعال الخارجية عن قيم الجماعة الإنسانية التي تترسخ الظروف البنائية التاريخية التي تمر بالمجتمعات البشرية

من صور الفساد الاجتماعي: التفكك الأسري، وانتشار المسكرات والمخدرات، والإخلال بالأمن، وقطع الطريق، والقتل، فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم يظهر من خلال عدم الوفاء، الولاء، الإخلاص والتفاني في العمل وعدم احترام حقوق الآخرين واللامبالاة وغيرها.²

3. الفساد الديني:

وهو الفساد الذي يدل على الدين مثل: الشرك بالله والابتداع في الدين، وانتشار الخرافات والمعتقدات الفاسدة وسحر والشعوذة والتساهل في الواجبات الدينية مثل ترك الصلاة والتجاهر بالإفطار في رمضان وغير ذلك³

4. الفساد الإداري:

ويقصد به مجموع الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، وكذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.⁴

¹ محمود محمد معاذ، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1 السنة 1432هـ/2011م، ص82 .

² بكوش مليكة، المرجع نفسه، ص12.

³ محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1428هـ/2007م، ص47 .

⁴ حاجة عبد العالي، المرجع السابق، ص30.

وعرف في الاصطلاح الشرعي على انه سلوك ينحرف فيه الموظف العام عن معايير أخلاقيات الوظيفة العامة والقيم الاجتماعية بهدف الحصول على منفعة شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة¹

5. الفساد الاقتصادي:

هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالاً متعددة منها للحصول على الرشوة أو العمولات من خلال تقديم الخدمة، أو عرض العقود للمشتريات حكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود، أو المساعدات على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الممارسات²

ويعرفه جونسون بإساءة استخدام الأدوار "تقصيد الوظائف" العامة أو الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة.³

6. الفساد الثقافي:

ويقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة⁴

7. الفساد المالي:

هو مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، وتتجلى مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس وتهرب الضريبي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية.¹

¹ محمود محمد معايرة ، المرجع السابق، ص 100 .

² حليم لمام ،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب والآثار والإصلاح، الدراسات الوحدة العربية، ب، ط، ص 81.

³ عبد الله بن حسن الجابري، الفساد الاقتصادي أنواعه أسبابه وأثاره وعلاجه، ، جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012، ص 8.

⁴ عاقل فضيلا ، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، ألقيت على السنوات الأولى ماستر تخصص تسيير الميزانية+تسيير

عمومي، السنة الجامعية 2017 / 2016، جامعة باتنة_1_الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

ص 4، محمود محمود محمد معايرة، المرجع نفسه، ص 83 .

وهو سلوك محرم شرعا، يهدف إلى: هدر مال العام، أو تحقيق المآرب شخصية ضيقة، أو إلحاق الضرر بالمجتمع والاقتصاد²

8. الفساد القضائي:

هو انحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي إلى ضياع الحقوق وتفشي الظلم ومن أبرز صورته: المحسوبية والوساطة، وقبول الهدايا والرشاوى، وشهادة الزور.³

9. الفساد الأخلاقي:

هو الذي يتمثل في الخروج عن القيم الدينية والأخلاقيات السائدة في المجتمع.⁴ وهو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته ورغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات والمراتب، وينتج عن ذلك انتشار الرذيلة والفاحشة، والسلوكيات المخالفة للأداب⁵

الفرع الثالث: الفساد من حيث الانتشار:

ينقسم الفساد من حيث الانتشار إلى فساد محلي وفساد دولي وتفصيل ذلك كالتالي:

1. الفساد المحلي:

¹نجار لويذة، التصدي المؤسسات والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، السنة الجامعية 2013م/2014م، ص33.

²بلال سعيدان، آليات مكافحة الفساد المالي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاسلامية، تخصص الشريعة والقانون، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة والقانون، السنة الجامعية 1438هـ/1439هـ، 2017م/2018م، ص19.

³عاقلي فضيلة، المرجع السابق، ص4.

⁴هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية واليات مكافحته من منظور الاقتصاد الاسلامي والوضعي، المدرس بقسم القانون العام، كلية الشريعة والقانون، بطنطا، سنة 1435هـ/2014م، ص540.

⁵عاقلي فضيلة، المرجع نفسه، ص4.

هو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في مؤسساته المختلفة وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع الشركات أو كيانات كبرى عالمية

2. الفساد الدولي:

وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعا عالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه بالعولمة، وأدواته متعددة كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والدولية...إلى آخره.¹

إن أنواع الفساد متعارف عليها بين المفكرين والباحثين وهي تشترك في العديد منها مع أنواع الفساد الواردة في القرآن الكريم مع اختلاف مسمياتهم

المبحث الثاني: الفساد في الجزائر أسبابه وأثاره

لكل ظاهرة أسباب وتعرف الظواهر بأسبابها، وباعتبار أن الفساد يعتبر ظاهرة مضمومة فان لها أسباب كما أنها تخلف آثار سلبية وخيمة على جميع الأصعدة والمجالات سنحاول تبيانها كما يلي:

المطلب الأول: أسباب الفساد

بلا شك أن أسباب الفساد كثيرة ومعقدة، وفي نفس الوقت متفاوتة من دولة إلى أخرى ' تدفع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية إلى الانحراف والقيام بأعمال تدرج تحت طائلة الفساد، ومن هذه الأسباب:

أولا: الأسباب السياسية:

ويقصد بالأسباب السياسية هي:

¹بديس بوغرة، المرجع السابق، ص8، بن عزوز محمد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، ص230.

- غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن المؤسسات المجتمع المدني¹
- ضعف نظام الرقابة والتوازن السلطات
- السياسات الحكومية الخاطئة²

ثانيا: الأسباب الاجتماعية:

متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات القلق الناجم عن عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول القادم جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض.³

ضعف الوازع الديني وأخلاقي عند الموظفين العموميين.⁴

ثالثا: الأسباب الإدارية وتنظيمية:

وتتمثل في الإجراءات المعقدة "البيروقراطية"

غموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها، وضعف المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية⁵، انعدام الشفافية والمساءلة.

رابعا: الأسباب الاقتصادية:

يشكل الاقتصاد مدخلا لممارسة حالات الفساد بأشكال متنوعة، فالسياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة، والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث أو سوء التخطيط قد تكون مدخلا يشجع الفساد بشتا أنواعه، وعمليا يمكن الإشارة إلى بعض العوامل التي تدفع باتجاه الفساد، وهي:

¹سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري والمالي مظاهر، سبل المعالجة، أستاذ مساعد هيئة التعليم التقني معهد الإدارة، الرصافة، قسم التقنيات المالية والمصرفية، ص6.

²باديس بوغرة، المرجع السابق ، ص10,09.

³سعاد عبد الفتاح محمد ، المرجع السابق ، ص 6.

⁴باديس بوغرة، المرجع نفسه، ص11.

⁵سعاد عبد الفتاح محمد، المرجع نفسه ، ص6.

البطالة، انخفاض الأجور وضعف المرتبات بشكل العام، تدهور قيمة العملة بسبب التضخم محدودة فرص الاستثمار والتهافت على شراء الوظائف ودفع الرشاوى عدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات¹

خامسا: الأسباب القانونية والقضائية:

عدم وضوح القوانين وعدم صياغتها بدقة ووضوح إضافة إلى انعدام الشفافية قابلة للتفسير الخاطئ² وضعف النظام القضائي أو فساد³

المطلب الثاني: آثار الفساد

يعد الفساد أكبر معوق على التنمية وعلى المجتمع برمته وهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتردي المردود الفردي، ناهيك عن تأثيره بشكل مباشر على العدالة التوزيعية والفعالية والاقتصادية ومن آثار الفساد ما يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية:

للفساد آثار وخيمة على التنمية وخاصة في المجال الاقتصادي فإنه يؤدي إلى إهدار المال العام، ويعود على الدولة بالخسارة المالية، ويقف دون التقدم الاقتصادي والرقى الحضاري للمجتمع، وفيه تحطيم لنشاط الأفراد المالي والاقتصادي، ويفسد الذمم ويشجع على خيانة الأمانة، ويجلب الفقر والتخلف للبلاد والعباد، ويرفع تكلفة المعاملات بسبب الرشاوى والاحتكار، ويشوه الهياكل والبنى الاقتصادية إذ يحفز على قيام مشاريع خدمية ذات ربح وفير وسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل أساس التنمية المستقلة .⁴بالإضافة إلى:

- إعاقة النمو الاقتصادي، مما يقوض كل المستهدفات التنمية الطويلة أو قصيرة الأجل.

¹ بكوش مليكة ، المرجع السابق، ص14.

² هشام مصطفى محمد سالم الجمل، المرجع السابق، ص548 .

³ باديس بوغرة ، المرجع السابق ، ص9.

⁴ عبد الحق حميش، الفساد ومكافحته من منظور الإسلامي ، ص117.

- إهدار موارد الدولة أو على الأقل تقدير سوء استغلالها بما يعدم الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل.
- هروب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لغياب حوافزها.
- الإخلال بالعدالة التوزيعية للدخول والموارد إضعاف الفعالية الاقتصادية وازدياد الهوى بين الفئات الغنية والفقيرة.
- تقادم وعجز الموازنة، من خلال إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الرسوم والجمرك والضرائب، باستخدام وسائل الحيلة والالتفاف على القوانين النافذة، وهي ممارسات يقوم بها المكلفون يدفعها بهدف تجنب الحدث المنطق لها.¹
- التأثير السلبي لسوء الإنفاق العام لموارد الدولة عن طريق إهدارها في المشاريع الكبرى بما يحرم قطاعات هامة مثل: الصحة والتعليم من الاستفادة من هذه الموارد.
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة بفعل الرشاوى التي تدفع للتغاضي عن المواصفات القياسية المطلوبة.
- تشويه الأسواق وسوء التخصيص في الموارد من خلال قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم تفتيش لتصحيح فشل الأسواق مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية²

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

للفساد آثار اجتماعية يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- يزرع الفساد بذور التفرقة والعداوة والبغضاء بين الناس ويحطم كيان الأسر، وتتفاقم المشكلات الأسرية، وفيه إهدار كيان الأسر، وفيه إهدار لكرامة وعرض الفرد، ويهدد النوع البشري كما

¹ ابن عزوز محمد، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 07، 2016، ص 205.

²نادية ظريفي إيمان احمد، مؤتمر الدولي حول الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بين أولوية المكافحة وضرورة الوقاية، عنوان المدخلة ظاهرة الفساد: المفهوم، الأسباب والتداعيات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ص 10.

هو حاصل في انتشار الزنا، وانهيار التماسك الاجتماعي وتتحط الأخلاق به، وينتشر الابتزاز والقتل ويتزعزع الأمن الاجتماعي داخل المجتمع.¹

• انهيار النسيج الاجتماعي وإشاعة روح الكراهية بين طبقات المجتمع نتيجة عدم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

• التأثير المباشر وغير مباشر لتداعيات الفساد الاقتصادية والسياسية على استقرار الأوضاع الأمنية والسلم الاجتماعي.²

ثالثا: الآثار الدينية:

فان الفساد سبب في نزول العذاب وحلول النقم من الله تعالى، ويوهن من عقيدة الفرد ويهدد أخلاقياته فتنتهي به إلى المهالك، وان الاستمارة في الفساد يمكن إعدام الإسلام من البلاد الإسلامية وينفذ مكائدهم وأغراضهم، كما أن للفساد أيضا مجموعة من الآثار النفسية والصحية يمكن إجمالها في:

- أن المفسد فاقد للأمن النفسي والاستقرار العقلي حيث يسيطر عليه القلق والخوف، وتشكيل منظومة قيمية أساسها الممارسات السلبية والمنافع الفردية³.
- نقص الولاء وعدم الشعور بالانتماء للمجتمع.
- انتشار ظاهرة العنف والإرهاب.

رابعا: الآثار القانونية:

وحتى من الجانب القانوني له تأثيرات عديدة يمكن إجمالها فيما يلي:

¹ عبد الحق حميش، المرجع السابق، ص116.

² زين عزوز محمد، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية الجزائر، العدد07، 2005، ص205.

³ عبد الحق حميش، المرجع نفسه، ص116.

- إصدار تشريعات جديدة لا تحقق الردع الكافي، وتساعد الفاسدين على الهروب من العقاب، وذلك لكثرة ما تشتمله من ثغرات قانونية.
 - هروب وفرار المتهمين لخارج البلاد إلى ذويهم، صحبه ما قاموا بجمعه من أموال نتيجة الفساد.
 - ظهور جرائم غسل الأموال نتيجة لمحاولة الفاسدين متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية¹.
 - عدم فعالية هذه القواعد لفساد القائمين على تنفيذها .
 - بطيء إجراءات المحاكمة لعرقلة الفاسدين لها مما يفقد العقاب الردع العام له.
- بالإضافة إلى الآثار المكلفة واللا محدودة لظاهرة الفساد من كسب أو مبرر لتوسيع نطاق التجريم وهناك أسباب أخرى وهي قصور التشريعات العقابية والمواجهة لهذه الظاهرة ومنها قانون العقوبات الجزائري²

خامسا: الآثار السياسية:

يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي حيث تكمن هذه الآثار فيما يلي:

- فقدان الثقة في الحكومات.
- سلبيات الفرد تجاه برامج الحكومة.
- عدم مشاركة الفرد في الحياة السياسية.
- هضم حقوق المواطن وتراجع الديمقراطية والشفافية على النظام وانفتاحه¹.

¹عاقلي فضيلة ، المرجع السابق ، ص10.

²نجار الويزة ، المرجع السابق ، ص46.

- نشوء صراعات دموية لاسيما عند تعارض المصالح بين المجموعات المختلفة.
- ضعف المؤسسات العامة وتشويه سمعة النظام السياسي لاسيما في علاقاته مع الدول التي يمكن أن تقدم له الدعم المادي بشروط مجحفة قد تمس حتى بسيادته.
- فقدان القانون لهيبته كأساس لاحترام النظام السياسي وتكريس الحقوق وحمايتها للفساد.²

¹ عبد العالي حاجة ،مبررات استقلالية قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، أستاذ مساعد "ب" بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، مجلة الاجتهاد القضائي، بسكرة،العدد الخامس، ص85 .

²نجار الويزة ، المرجع السابق، ص44.

ملخص الفصل الأول

لقد قمنا في هذا الفصل بوضع الإطار المفاهيمي للفساد واستخلصنا بان تعريفات الفساد التي تناولناها متعددة ومختلفة سواء من الناحية اللغوية أو الشرعية أو حتى تعريفه في القانون الجزائري الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته.

إضافة إلى ذلك فالفساد لم يأتي من العدم بل نتيجة تضافر العديد من العوامل السياسية والإدارية والاقتصادية، الاجتماعية التي شكلت مجموعة الأسباب المساعدة في انتشاره، الأمر الذي أدى إلى بروز أنواع كثيرة، أنتج عنها العديد من الآثار التي تنعكس بالسلب على جميع القطاعات وحتى الحساسة منها.

الفصل الثاني : وسائل
مكافحة الفساد في الفقه
الاسلامي والقانون
الجزائري

الفصل الثاني: وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الأول: الوسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثاني: الوسائل الرقابية والمواجهة لمكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثالث: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

الفصل الثاني: وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

تمهيد:

الفساد له آثار سلبية على الفرد والمجتمع، ولمكافحته يجب تعزيز وسائل وقائية للتوعية بمخاطره والتقليص منه، ومحاربة الفساد المالي قبل وقوعه في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، للوقاية منه أفضل من علاج الآثار الوخيمة نفضل ذلك في ثلاث مباحث:

المبحث الأول: وسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثاني: وسائل الرقابة من الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المبحث الثالث: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي والقانون الجزائري

المبحث الأول: الوسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون

الجزائري

اعتبر الفساد المالي في الفقه الإسلامي من كبائر الذنوب نظرا لخطورته وردت في القرآن 50 آية حول الفساد، وفي المقابل ذكر الله تعالى الإصلاح للقضاء عليه فكلمة الإصلاح تكررت في القرآن الكريم 150 مرة، للفقه الإسلامي وسائل متعددة لمكافحة الفساد المالي، سنتطرق في (المطلب الأول) إلى وسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والوسائل الوقائية من الفساد المالي في القانون الجزائري في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الوسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي

سنتطرق في هذا المطلب إلى وسائل الوقائية لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي يمكن حصرها في أربع فروع تفصل ذلك كالتالي:

الفرع الأول: العقيدة والعبادات كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

الفرع الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

الفرع الثالث: حسن التدبير والتسيير للمال العام كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

الفرع الرابع: حسن اختيار العاملين كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

الفرع الأول: العقيدة والعبادات كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

أولا: العقيدة وأثرها في اجتناب الفساد المالي

سيتم التطرق أولا إلى تعريف العقيدة ثم أثرها في مكافحة الفساد المالي

1. تعريف العقيدة

هي مجموعة من قضايا الحق البديهية المسلمة بالعقل، والسمع، والفطرة، يعقد عليها الإنسان قلبه، يثني عليها صدره جازما بصحتها، قاطعا بوجودها وثبوتها، لا يرى خلافها انه يصح أن يكون أبدا¹

والعقيدة ليست أمور عملية، بل أمور علمية يجب على المسلم أن يعتقددها في قلبه، أن الله أخبره بها بطريق كتابه، أو بطريق وحيه إلى رسوله²

وأصول العقائد التي أمرنا الله باعتقادها هي الذكورة في قوله تعالى (ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ٢٨٥) [سورة البقرة: 285]

فالعقيدة تتميز بعدة خصائص:

- أنها ربانية من عند الله .
- عقيدة واضحة لا غموض فيها.
- هي عقيدة الفطرة ليست غريبة عليها أو متناقضة منها.
- عقيدة تقدم الدليل فلا تسال الآخرين مجرد التصديق الأعمى بها.³

2. اثر العقيدة في الوقاية واجتناب الفساد المالي

العقيدة لها أثر في مكافحة الفساد بصفة عامة، والفساد المالي بصفة خاصة، فان كان الاعتقاد

فاسدا عمر الفساد بمختلف أنواعه وإذا كان الاعتقاد صالحا صلح المجتمع وعم الأمن والأمان.⁴

¹ أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، دار العقيدة، القاهرة، الواعظ بالمسجد النبوي الشريف، مكتبة العلوم و الحكم ، ص15.

² عمر سليمان الاشقر، العقيدة في الله، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، حقوق الطبع محفوظة ، ط12، 1419هـ/1999م ، ص12 .

³ مقال من اعداد محمد الجوهري، مفهوم العقيدة، ص1.

⁴ الاء خليل صقر أبو بكر، التربية الإيمانية ودورها في معالجة الجريمة دراسة مقارنة، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على أعلى درجة ماجستير في التفسير و علوم القرآن، جامعة الإسلامية ،كلية أصول الدين ،غزة، 1439هـ/2007م ، ص157.

العقيدة من أهم القواعد التي يركز عليها المسلم في تدبير شؤون حياته، فهي تكفل له كل ما يحميه ويبعده عن ارتكاب الآثام والجرائم المالية، كما نراه اليوم من الفساد.¹

العقيدة تولد الإحساس بالمسؤولية ومراقبة الله عز وجل لأفعال الإنسان وتصرفاته وتنمية مراقبة الإنسان لذاته هي التي جعلت الأحكام والولاية والعمال يضربون المثل الأعلى والقوة الحسنة في تربية نفوسهم على الحرص على الأموال المسلمين، والمحافظة عليها ومنع التعدي عليها، وعدم الإسراف فيها، والإشراف عليها، ومحاسبة من يفرط فيها.

قال تعالى (رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعَلِّنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ (٣٨) [سورة إبراهيم: 38].

الإيمان بالرسول له دور كبير في مكافحة الفساد وذلك بإتباع سيرتهم إلى دين الحق لهداية البشرية، وإخراجهم من الظلمات إلى النور وإنقاذهم من الشرك والوثنية، وتطهير المجتمعات من التحلل والفساد.

ولقد خص الله من الملائكة كتابة أعمال البشر، فعلى اليمين ملك يكتب صالح أعماله وعن يساره ملك يكتب سيئات أعماله، فسنستشهد على ما عمله من خير وشر هذا ما يجعل الإنسان يهاب ويخاف من فعله

الإعتقاد بالقضاء والقدر، يجعل الإنسان مطمئن القلب، فيعتقد أن ما هو فيه من فقر أو حاجة إنما هو مقدر من عند الله، فلا يطمع بما ليس له وما هو محرم ويؤمن لما كتبه الله له.

الإيمان والتصديق باليوم الآخر، انه يوجد يوم القيامة يتم فيه عدل الله، وان الإنسان خلق في هذه الدنيا لامتحان والامتحان يستلزم جزاء من خير، أو شرا أو طاعة، أو معصية لذلك فالإنسان يشعر انه مراقب، ويحذر من تصرفاته² وأقواله، قال تعالى (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ (١٩) [سورة غافر: 19]

¹مداخلة من إعداد: كلى محمد يوسف، آليات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية. ص3.

²الاء خليل صقر أبو كريم، المرجع السابق، ص34.

كما أن الإيمان باليوم الآخر يجعل المؤمن زاهد في الدنيا طمعا في نعيم الآخرة وثوابها، قال تعالى (قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظَلِّمُونَ فَتِيلًا ٧٧) [سورة النساء 77].

ثانيا: العبادات وأثرها في اجتناب الفساد المالي

سننطلق لتعريف لعبادات، ثم أثر العبادات في مكافحة الفساد المالي

1. تعريف العبادات

هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة فالصلاة، الزكاة والصيام، الحج، وصدق الحديث، ودار الأمانة، وبر الوالدين، وصلة الأرحام، والإحسان للجار، وخشية الله، والتوكل عليه كلها من العبادة¹، قال الله تعالى (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦) [سورة الذاريات: 56]

وقال تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ٢٥) [سورة الأنبياء: 25].

2. أثر العبادات في اجتناب الفساد المالي

العبادة تشمل جميع نواحي الحياة، يوسع المسلم أن يمارسها في كل وقت، مما يجعله يقظ الضمير، وتحميه من كل الشرور، والعبادة بمفهومها الشامل تتحقق بالعمل لشؤون الدنيا أيضا، مثل سد الحاجات الناس، ومديد العون إليهم ابتغاء مرضات الله عز وجل، فالعامل الذي يقوم به على أكمل وجه، ويخلص فيه بالصورة التي يرضى الله عنها، فهو في عبادة مستمرة، وهذا من سماحة الدين الإسلامي الحنيف، فمتى قام المسلم بأداء العبادات على أكمل وجه كانت مانعا من الوقوع أو حتى التفكير في الإضرار بنفسه أو بأهله أو بمجتمعه من خلال مخالفات وعمليات فساد مالية².

قال الله عزوجل (أَتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ٤٥) [سورة العنكبوت: 45]

¹ابن تيمية الحراني الدمشقي: تقي الدين احمد عبد الحلیم، العبودية، دار الأصاله، الاسماعلية، ط3، 1439 هـ/1999م ج1.

²مداخلة من إعداد: كلي محمد يوسف، آليات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، ص03.

الصلاة أعظم العبادات شانا وأوضحها برهاننا، اهتم بها الإسلام وأولاهها عناية خاصة، فالصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، تنهى عن السرقة والاختلاس، أكل الأموال الناس، الربا، أن من أعظم أنواع السرقة" من بيت المال سواء كان ذلك مالا أو عقارا...أو غير ذلك من الممتلكات، وبيت مال المسلمين ملك للمسلمين جميعا¹، قال الله تعالى (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَعْلُجَ مَن يَعْلُجُ وَمَنْ يَعْلُجْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ١٦) [سورة آل عمران: 161].²

الفرع الثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

نعرف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (أولا) ثم نتطرق إلى أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ثانيا) ثم اثر الناتج عنهما (الثالثا) .

أولا: تعريف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

1. تعريف الأمر بالمعروف: هو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله والتقرب إليه،

والإحسان إلى الناس، وكل ما آلا إليه الشرع من المحسنات.

الأركان بالإيمان والإحسان، والصبر لحكم الله.

2. تعريف النهي عن المنكر: هو من المعروف، وهو كل ما نبذه الشرع وحرمه وكرهه.

مثل كل ما حرمه الله كقتل النفس، الربا، عقوق الوالدين³

ثانيا: أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أجمل الأعمال ولما فيها من المزايا العديدة والفضائل الحميدة أهمها:

¹رواه الإمام احمد (في مسنده): مسند أبي هريرة رضي الله عنه، حديث15 ، ص:97-98.

²أمين بن عبد الله الشقاوي، السرقة، موقع الالوكة اليوم، 7/4/2015م، [HTTPS://WWW.ALUKAH.NET]، (دخول بتاريخ: 09/02/2020 م)، ص714 .

³ياسر البرهاني، شرح فقه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، دار الخلفاء الراشدين، الإسكندرية، ط1، 2015، ص 31-32.

• سبب الخيرية قال الله تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [سورة آل عمران: 110]

- سبب الفلاح في الدنيا والآخرة
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من صفات الرسول صلى الله عليه وسلم يجب أن نفتدي به، وهو نجاة من إثم القول.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبب للنجاة من الهلاك.
- يزيد في الإيمان ويعتبر سبب في كسب الأجر الكبير.¹

ثالثا: اثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم الوسائل لإصلاح المجتمع عن الوقوع في كثير من المفاسد والجرائم.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سبب لتقوية الإيمان وهو سبب في الابتعاد عن الفواحش والمفاسد.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يهتم بتربية الأمة على الفضيلة ويمنع انتشار الرذيلة.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمثابة الطب العلاجي للمجتمع يعصم الله به عن شرور المفاسد وآثارها.

ففي القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سلامة من العقوبات الدنيوية ونجاة للقائمين به من الهلاك العام.

الفرع الثالث: حسن التدبير والتسيير للمال العام كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

¹سليمان بن قاسم العيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اليوم 2017/3/21م، 1438/6/22، دار الوطن، [[HTTPS://CP.alukah.net](https://CP.alukah.net)] ص 17 ، 21.

نعرف التدبير والتسيير أولاً ثم نتطرق إلى أهم مقومات التي يتأسس عليها حسن التدبير والتسيير ثم نعرض اثر حسن التدبير والتسيير في الوقاية من الفساد المالي

أولاً: تعريف التدبير والتسيير

1. التدبير:

هو مجموعة التقنيات والمناهج أو الأساليب المستعملة في توسيع دائرة تشغيل الموارد المنتشرة في أفق تحقيق أهداف المنظمة¹

ذكر مفهوم التدبير في القرآن الكريم أكثر من موضع قال الله تعالى (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ۝) [سورة السجدة: 05].

وقال أيضا (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ۚ) [سورة محمد: 24].

2. التسيير:

هو نشاط متميز يمتاز باستخدام قدر عال من المهارة والمعرفة، وتتميز النشاطات التي يقوم بها المسير بأنها: متعددة، سريعة وموجهة نحو الفعل أكثر من التفكير، كما يتميز عالمه بشدة التغير فهو لا يخضع لنظم، أو طرق تفكير وتحليل ثابتة، وبالتالي فان هذا العالم يستوجب إيجاد طرق فعالة متعلقة بالمشكل ذاته لإيجاد الحل المناسب واتخاذ القرار الصحيح²

ثانياً: أهم المقومات التي يتأسس عليها حسن التدبير والتسيير

حسن التدبير والتسيير يقوم على عدة أسس للوقاية من الفساد المالي من بين هذه الأسس:

1. الشفافية

¹ عبد المالك احمد العصري، التأصيل النظري لمفهوم الإدارة والتدبير، مجلة جامعة الجزيرة، ص85.

² صفاء لشهب، نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، ادارة اعمال، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م/2006م، ص3.

الشفافية ليس لديها تعريف محدد، فالشفافية إحدى المصطلحات التي استخدمتها الجهات المعنية لمكافحة الفساد في العالم، معبرة عن ضرورة اطلاع الجمهور على منهج السياسات العامة وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة بغير الحد من السياسات غير المعلنة" سياسات ما خلق الكواليس التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح.¹

قال تعالى (وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينَ ١ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ٣) [سورة المطففين: 1-3]

2. النزاهة:

هي واحدة من أهم الفضائل وأكثرها فاعلية، كما أن هذا المصطلح غامض ومحير جدا، فقد يتم استخدامه بشكل مرادف لأخلاق أو الالتزام الأخلاقي

وتتميز النزاهة بخمس قيم أساسية وهي: الصدق، الثقة، الاحترام، الإنصاف والمسؤولية القيمية.²

3. العدل والناس:

اعتبر العدل والمساواة بين الناس كافة حاكما ومحكوما وقاعدة من قواعده الشرعية، يجب أن يلتزم بها كل مسلم³

قال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ١٣) [سورة الحجرات: 13].

¹جميل عودة إبراهيم، مفهوم الشفافية الإدارية كحق للمواطن، موقع النبأ المعلوماتية اليوم، 15/11/2018، [HTTPS://m.ANNABA.ORG]، (دخول بتاريخ: 2020/05/29).

²حماس عمر، جرائم الفساد المالي واليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تلمسان، 2016/2017، ص63.

³احمد محمد الوفي، نظام الحكم في الاسلام "السياسة الشرعية"، دراسة مقارنة بالأنظمة المعاصرة، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط 1، 1427هـ/2006م، ج1، ص153.

4. عدم الإسراف في النفقات العامة وترشيد الاستهلاك

لقد نهى الله تعالى عن التبذير، فالإسراف في حد ذاته يعتبر فساداً، قال الله تعالى (وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ۝ ٣١) [سورة الأعراف: 31]

ثالثاً: أثر حسن التدبير والتسيير في الوقاية من الفساد

إن أهمية الشفافية هي وضع مبادئ وإرشادات أساسية ليتم تطبيقها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الإفصاحات التي يقدمونها، وتظهر الأهمية أيضاً في محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم وجوده ولا باستمراره والاستقامة لكافة العاملين، ومحاربة الانحرافات.¹

تتمثل أهداف نظام النزاهة الوطني في تحسين نوعية الحياة، لتحقيق التنمية المستدامة وضمان حكم القانون، تضطلع بها مختلف المؤسسات الدولية، الوطنية والمحلية، التي تتمثل أعمدة النزاهة، من أجل التأسيس للوعي العام وحماية قيم المجتمع ومكافحة الفساد بثتى أنواعه.²

الفرع الرابع: حسن اختيار الموظفين كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

نتعرف في هذا الفرع على الموظفين وأسس اختيارهم (أولاً) وأهمية وضع الضوابط عند اختيار الموظفين (ثانياً) ثم أثر حسن اختيار الموظفين وفق الضوابط السابقة في الوقاية من الفساد المالي.

أولاً: الموظفون وأسس اختيارهم:

وضعت الإدارة الإسلامية قواعد لاختيار الموظف، التي يعد وجودها سبباً من أسباب الصلاح، وهذه القواعد هي: الأمانة، والقوة واختيار الإصلاح والكفاءة والعلم.

1. الأمانة:

على الموظف أن يدرك حقيقة وظيفته وأهميتها وأنها من المسؤوليات التي ألقيت على عاتقه¹

¹سامي سعيد محمود درا غمة، معايير الشفافية في الفقه الإسلامي وأثرها في الوقاية من الازمات الاقتصادية، مجلة الجامعية الإسلامية للدراسات الإسلامية، ص481.

²خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير، الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2009/2010، ص64.

قال تعالى (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ٧٢) [سورة الأحزاب: 72].

وقال الله تعالى (إِنَّ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ٢٦) [سورة القصص: 26].

2. القوة:

توفر القدرات التي تجعل الفرد متمكنا من أداء الفعل

3. الكفاءة والعلم:

أن يكون الموظف المسلم على درجة عالية من الكفاءة الإدارية والعلم بأحوال العمل، بل يعمل على التنمية ذلك في نفسه، ذلك أن الشعور المرؤوسين أن رئيسهم على قدر عالي من الكفاءة والعلم سيشعرهم بالاطمئنان واسترداد ثقتهم به: ²قال تعالى: (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَؤُا الْأَلْبَابِ ٩) [سورة الزمر: 9].

4. الاختبار قبل الاختيار:

الاختبار قبل الاختيار مبدأ أساسي في الإسلام لاختيار الموظفين مدى أمانتهم ونزاهتهم وكفاءتهم، قبل أن يستندوا إليهم المناصب والمسؤوليات³

ثانيا: أهمية وضع ضوابط عند اختيار الموظفين

من أهم الضوابط التي يجب القيام بها قبل اختيار الموظفين قبول الهدية واخذ الرشاوى، مزاولة التجارة والأعمال الحرة أثناء تولي الوظيفة العامة، التصريح بالامتلاكات وإبرام الذمة المالية

1. قبول الهدية واخذ الرشوة:

¹محمد محمود معابرة، الفساد الاداري في الشريعة الاسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الاداري، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1432هـ - 2011م، ص 227.

²ربوح ياسين، طبيعة الوظيفة العمومية في الاسلام، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ورقلة، كلية الحقوق السياسية، جامعة قاصدي مرباح، العدد 19، جوان 2015، ص 195.

³مداخلة من إعداد: كلي محمد يوسف، آليات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية ص 6.

الإكرامية والهدية عادة ما تعطي بعد تقديم الخدمة، بينما تكون الرشوة قبل استلام الخدمة

فالهدية هي شيء له قيمة معينة، لا يرجى من وارد إعطائها منفعة¹ قال تعالى (وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ٣٥ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمٌ قَالَ أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَانُكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ٣٦) [سورة النمل: 35-36].

2. منع العمال من مزاولة التجارة

كان عمر يمنع عماله وولاته من الدخول في الصفقات العامة سواء أكانوا بائعين أو مشتريين، وكان عمر يحصي أموال العمال والولاية ليحاسبهم على ما زادوه بعد الولاية مما لا يدخل في عداد الزيادة المعقولة وروي أن عاملا لعمر بن الخطاب اسمه الحارث بن كعب بن وهب، ظهر عليه الثراء، فسأله عمر عن مصدر ثرائه فأجاب: خرجت بنفقة معي فا تجرت بها، فقال عمر: أما والله ما بعثناكم لتتجروا، واخذ منه ما حصل عليه من ربح²

3. التصريح بالامتلاك وإبراء الذمة المالية:

هذا الإجراء يهدف إلى الإعلان عن الوضع المالي عن تعيين الولاية ويقابله عند انتهاء العمل إجراء آخر وهو إبراء الذمة المالية، فقد كان عمر رضي الله عنه إذا استعمل عاملا كتب ماله وذلك لضمان نزاهة العمال وهو طبقة الخلفاء على أنفسهم أولا ثم على الولاية ثانيا.³

ثالثا: اثر حسن اختيار الموظفين وفق الضوابط السابقة في الوقاية من الفساد المالي

يجب على الموظفين حماية أملاك المتعلقة بالوظيفة، أو بالمكان الذي يعمل فيه هي أمانة، عليه أن يحافظ عليها كما لو كانت ملكة، وهذا واجب مسلم به في الشريعة الإسلامية، فهذه الأملاك هي ملك

¹ محمد الخالدي، متى تصبح الهدية رشوة، الاثنيين 11/06/2016 ، [HTTPS://WWW.ALAUM.COM]

² أداة عمر بن الخطاب ، [HTTPS://AR.ISLAMWAY.NET]

³ بلال سعيدان، آليات مكافحة الفساد المالي، المرجع السابق، ص101.

للدولة والموظف منتفع به، فمن اعتدى على الأملاك الدولة كان آكلا لأموال الناس بالباطل¹، قال الله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) [سورة البقرة: 188].

حسن الاختيار في التعيين في مختلف المؤسسات يكون على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية لان ذلك من موجبات الوقاية من الفساد قبل وقوعه، فلا بد أن يكون العامل من ذوي الدين والصلاح والعفاف والصدق والعدل.²

الرسول صلى الله عليه وسلم صور سوء اختيار العاملين الموظفين على انه نهاية الدنيا في قوله ((إِذَا ضَيَعَتِ الْأَمَانَةُ، فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ. قَالَ كَيْفَ إِصَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِذَا اسْتَدَّ الْأَمْرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ)).³

يجب التفريق بين الهدية والرشوة لكيلا يعم الفساد المالي في المجتمع، وتظهر الأمانة فيعم الأمن، فالأصل في هدايا العمال المنع والتحریم، حسيما لمادة الفساد فهناك من هدايا العمال ملتبسة بالرشوة.⁴

قال الله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدُلُّوا بِهَا إِلَى الْحَكَامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ١٨٨) [سورة البقرة: 188].

المطلب الثاني: الوسائل الوقائية من الفساد المالي في القانون الجزائري

¹محمود محمد معايرة، المرجع السابق، ص54.

²عبد الحق حميش، الفساد ومكافحته من المنظور الإسلامي، المرجع السابق، ص 122.

³أخرجه البخاري في صحيحه، ت بحاشية الإمام السندي، دار الشعب، ج2 ص129.

⁴محمد بن ناصر، هدايا العمال بين الشريعة والنظام، رسالة ماجستير، التشريع الجنائي الاسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، 2012م، ص65.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الوسائل الوقائية القانونية لمكافحة الفساد المالي في القانون الجزائري، بداية من الإطار التشريعي القانوني للوقاية من الفساد ثم نتناول الشفافية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي ثم التصريح بالامتلاكات، وأخيرا تعزيز حقوق الإنسان، نفصل ذلك كالآتي:

الفرع الأول: الإطار التشريعي القانوني للوقاية من الفساد المالي.

الفرع الثاني: الشفافية كآلية للوقاية من الفساد المالي.

الفرع الثالث: التصريح بالامتلاكات كوسيلة للوقاية من الفساد المالي.

الفرع الأول: الإطار التشريعي القانوني للوقاية من الفساد المالي.

أولا: تعريف قانون مكافحة الفساد 01/06:

يعرف القانون رقم 01/06 بالقانون المضاد للفساد، فهو يمثل على نحو ما مدونة تجمع النصوص السابقة ذات الصلة بالفساد وبين الهيئات والآليات الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فيفري 2006.

من خلال تفحصنا للقانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته نجده يضم ستة أبواب تتضمن 73 مادة.

فالمادة الأولى تتضمن مجموعة الأهداف التي وضع من أجلها هذا القانون المتمثلة في:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته¹

¹قانون رقم 06_01 مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006، المادة 1، من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ص3.

- الأفعال التي تعد اعتداء على المال العام أو الخاص هي:
- الاختلاس والغدر المواد:125.119
- الرشوة واستغلال النفوذ المواد:134.126
- إساءة استعمال السلطة المواد:140.135
- السرقات وابتزاز الأموال المواد:371.350
- النصب وإصدار شيك بدون رصيد المواد:337.372 مكرر
- خيانة الأمانة المواد:382.376 مكرر 1
- تبييض الأموال المواد 389 مكرر 389 مكرر¹⁷

يتناول المشرع نصوص ترمي إلى إرساء قواعد وقائية هادئة للحد من الفساد ومحاربه ثم تناول المشرع في الباب الرابع التجريم والعقوبات وأساليب التحري التي تكلمنا عنها سابقا وفي باب الخامس تضمن هذا القانون أحكاما جسد بموجبها المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واسترداد الموجودات عن طريق تفعيل مختلف آليات التعاون القضائي ولاسيما التعاون الدولي بهدف مصادرة وعائدات الجريمة.²

الفرع الثاني: الشفافية كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

أولا: الشفافية

سنتناول في البداية مفهوم الشفافية ثم مضمون الشفافية

1. مفهوم الشفافية:

¹نورة بوعبد الله، مداخلة بعنوان: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ص 4 .

²الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية 2019/08/15

[[HTTPS : // WWW.POLITICS.DZ.COM](https://www.politics.dz.com)]، (دخول بتاريخ: 06/08/ 2020) .

نعرف الشفافية بأنها الدقة التي تمكن للناس أن يلاحظوا من خلالها تصرفات الحكومة والسياسيين.

من خلال ما سبق يتضح أن الشفافية تفسر على أنها الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة¹

2. مضمون الشفافية:

- الالتزام بتزويد المواطنين وأصحاب المصلحة بالبيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات.
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع، والحصول على البيانات والمعلومات والأنظمة والتشريعات والوثائق الحكومية.
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في معرفة ما يدور في الأماكن العامة.
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في الوصول والاطلاع على الاجتماعات ومداولات القطاعات الحكومية
- حق المواطنين وأصحاب المصلحة في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.²

ثانيا: أهمية الشفافية:

- إن أهمية الشفافية تكمن فيما يلي:
- كونها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة و المسؤولين، وهي بذلك تعتبر أداة مهمة جدا لمحاربة الفساد.

¹مسعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم العلوم الإدارية، 2016، ص14.

²فارس علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، علوم إدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2010، ص33 .

- تعتبر الشفافية أساس أسلوب الحكم المناسب لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الآمال في التغلب على المشكلات.
- تحقيق المصلحة العامة، لان غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين وعدم وضوح النصوص هذه التشريعات والأنظمة، يعتبر سببا رئيسا لاجتهادات الشخصية وبشكل لا يخدم المصلحة العامة.
- إن إخفاء المعلومات عن المواطنين يشل آليات المراقبة مثل: المجلس التشريعي، أو الهيئة الرقابة العامة، أو ديوان المظالم، يحد من قدرتها على كبح إساءة استعمال السلطة للمؤسسات العامة.¹

ثالثا: أثر الشفافية في الوقاية من الفساد المالي

تقوم الشفافية بدور بارز في مكافحة الفساد المالي أهمها:

- يدل الجهد للتعرف على أسباب الفساد وإجراء دراسات للحد من الفساد المالي
- إنشاء وكالات لمحاربة الفساد
- تقوية النظام القانوني لمحاربة الفساد بإصدار قوانين خاصة بإقرار الذمة وقواعد معالجة شكاوى المواطنين.
- العمل على تحقيق مستوى من التطور المالي وضرورة إشباع حاجات المجتمع من التعليم لمكافحة الفساد المالي.²

الفرع الثالث: التصريح بالامتلاك كوسيلة للوقاية من الفساد المالي

أولا: التصريح بالامتلاك في القانون والمعنيون به

¹فلاف محمد، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، مجلة الردة لاقتصادات الأعمال، جامعة الشلف ، العدد1،2015، ص13.

²سعود بن شباب عبد العالي الشلوي، المرجع السابق، ص50.

سنتناول الإطار التشريعي لتصريح بالامتلاكات ثم الأشخاص المعنيون به.

1. الإطار التشريعي لتصريح بالامتلاكات:

من التدابير التي أرساها المشرع للوقاية من الفساد إلزام الموظف العمومي بالتصريح بامتلاكاته، وهذا ما نص عليه صراحة في المادة 4 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والتصريح بالامتلاكات يشمل جرد الأملاك العقارية والمنقولة التي يحوزها المكتسب أو أولاده القصر ولو في الشيوخ في الجزائر أو خارجها وهذا ما نصت عليه المادة 5 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.¹

ونجد أن التدبير كان مكرسا من قبل المشرع قبل صدور القانون 06/01 وذلك في الأمر رقم 04.07 المتعلق بتصريح بالامتلاكات، وبعد إلغاء هذا الأمر قام المشرع بصياغة هذا الإجراء في إطار القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يهدف من خلاله إلى ضمان الشفافية والنزاهة وحماية الامتلاكات العمومية نظرا لانتشار الواسع للجرائم المالية.²

2. الأشخاص المعنيين به:

حدد قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الأشخاص الملزمين بالتصريح بامتلاكاتهم إلى فئات في قانون مكافحة الفساد

الفئة الأولى: الأشخاص المنتمون إلى السلطات وأعضاءها، السفراء والقناصل، الولاة، رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة، أعضاء البرلمان وهم نواب المجلس الشعبي الوطني وأعضاء مجلس الأمة والقضاة رئيس المجلس الدستوري وأعضائه ورئيس مجلس المحاسبة.

الفئة الثانية: تشمل الموظفين العموميين الذي يشغلون مناصب أو وظائف عليا في الدولة.

¹ عبد المالك احمد العصري، التأهيل النظري لمفهوم الإدارة والتسيير، ص 85.

² سامي سعيد محمود درا غمة، دعامة معايير الشفافية في الفقه الإسلامي ص 481.

الفئة الثالثة: وتضم جميع الأعوان العموميين الملزمين بالتصريح بالممتلكات¹

ثانيا: أثر التصريح بالممتلكات في الوقاية من الفساد المالي

في حالة عدم التصريح بالممتلكات للموظف يحبس لمدة شهرين حسب قانون الوقاية من الفساد ومكافحته إن العقوبة المقررة لجريمة التصريح الكاذب حسب ما ورد في نص المادة 34 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته هي الحبس من سنة شهر إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 50,000 دج إلى 20,000 دج.²

لو أجرينا مقارنة بين وسائل الوقاية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري نجد أنهما يختلفان في:

إن وسائل مكافحة الفساد في الفقه الإسلامي من قضايا الحق البديهية المسلمة بالعقل والسمع والفترة وهي أمور علمية يعتقدونها القلب بينها وسائل الوقائية في القانون الجزائري أمور عملية وليست علمية.

إن للعقيدة الصحيحة والعبادة دور كبير في وقاية المجتمع من الفساد المالي وهذا ما يميز الشريعة الإسلامية عن غيرها.

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم الوسائل في الفقه الإسلامي لإصلاح المجتمع عن الوقوع في كثير من المفاسد والجرائم.

وان حسن اختيار العاملين على أساس القيم الإيمانية والأخلاقية والكفاءة الفنية.

أما القانون الجزائري يهدف إلى:

دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد .

¹ محمود محمد معايرة، المرجع السابق، ص 265.

² بلخير فاطمة، جرائم الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قانون الاعمال، جامعة كلي محن داو لحاج، البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016م، ص 61-62.

_تعزير النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

_تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة من اجل الوقاية من الفساد ومكافحته.

المبحث الثاني: الوسائل الرقابية للفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

اعتمدت الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري لمكافحة الفساد المالي على سياسات رقابية صارمة نظرا لدورها في تحقيق الإصلاح على الفرد والمجتمع وهذا ما سنتناوله حسب المطالب التالية:

المطلب الأول: الوسائل الرقابية في الفقه الإسلامي

المطلب الثاني: الوسائل الرقابية في القانون الجزائري

المطلب الأول: الوسائل الرقابية في الفقه الإسلامي

الرقابة هي وسيلة مهمة لحماية المال العام وهذا ما سنعرضه في الفروع الثلاث لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي:

الفرع الأول: السياسة الرقابية في الفقه الإسلامي

الفرع الثاني: الرقابة المالية كوسيلة لمكافحة الفساد في الفقه الإسلامي

الفرع الثالث: الرقابة على الموظفين كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

الفرع الرابع: الرقابة الشعبية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

الفرع الأول: السياسة الرقابية في الفقه الإسلامي

أولاً: الرقابة على الأعمال الإدارية وأنواعها في الفقه الإسلامي

سننتقل إلى معنى الرقابة في الفقه الإسلامي ثم نتعرف إلى أنواعها

1. الرقابة:

هي مجموعة الأسس الثابتة المستقرة المستنبطة من مصادر الفقه الإسلامي، التي تستخدم في مراقبة الحقوق والالتزامات في ضوء الشريعة الإسلامية، بما تحويه من قواعد تتعلق بالعمل وحسن السيرة¹، قال تعالى (مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ۗ ۱۸) [سورة ق: 18]

وتتضمن عملية الرقابة ثلاث أمور أساسية:

- تأكد لسلطة الرقابة من انجاز الأهداف وفقا للخطة الموضوعية، باستخدام اقل ما يمكن من الوقت والجهد والمال.

- الاطمئنان إلى صحة التصرفات الإدارية أثناء التنفيذ، ومعالجة الأخطاء

- التحقيق من مشروعية الأعمال الإدارية التي تمت أثناء التنفيذ، فلا تستقيم الإدارة دون رقابة²

2. أنواع الرقابة على الأعمال الإدارية:

للرقابة على الأعمال الإدارية في الفقه الإسلامي عدة أنواع

1. الرقابة العلوية:

هي رقابة الله سبحانه وتعالى على مخلوقاته، فهي الرقابة التي تحكم الكون بأجزائه جميعا

وعناصره كافة، وهي اشد أنواع الرقابة تأثيرا في سلوك الفرد³

قال الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۗ ۱) [سورة النساء: 01]، وقوله تعالى (وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا ۗ ۵۲) [سورة الأحزاب: 52].

2. الرقابة الذاتية:

رقابة الموظف على نفسه المبنية على معرفة حقيقة الأسرار دينه وما يدعوا إليه من وجوب

التقوى، ومراقبة الله في السر والعلن.

¹ محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 265.

² محمود محمد معابرة، المرجع نفسه، ص 266

³ محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 266.

3. الرقابة الداخلية:

هي التي يباشرها الرؤساء على مرؤوسهم، سواء أكانت رقابة على الأشخاص أو رقابة على الأموال.

4. الرقابة الخارجية:

هي الرقابة على أعمال الإدارة تتمثل في بث العيون حول الولاة والعمال لمتابعة أحوالهم وسؤال الرعية عن سيرتهم فيهم.¹

ثالثا: الصفات اللازمة في العملية الرقابية:

في العملية الرقابية توجد صفات من بينها:

- كثرة المراقبين وانتشارهم واستعمال عنصر المفاجأة في العملية الرقابية
- الشجاعة في اتخاذ القرارات
- عدم الاهتمام بالمخالفات اليسيرة جدا
- السرية طريق النجاح
- الحكمة في العملية الرقابية
- الرقابة على الحسنات قبل المخالفات

الفرع الثاني: الرقابة المالية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

أولا: الرقابة المالية ومشروعيتها

1. تعريف الرقابة المالية: الرقابة على الطرق الكسب والموارد المالية، وطرق التصرف فيها أو

إنفاقها ضمن إطار الشريعة الإسلامية²، وهي عمل تقوم به الجهات المسؤولة، يشمل الملاحظة

¹ محمود محمد معاينة، المرجع نفسه، ص 282.

² عيسى ايوب الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ط1، 1395 هـ/1986م، ص11 .

والمتابعة المستمرة للأداء المالي، وقياس نتائجه الفعلية، ومعرفة الانحرافات التي وقعت، ووصف العلاج المناسب لتصحيحها.¹

2. مشروعية الرقابة المالية

تثبت مشروعية الرقابة في القرآن الكريم في عدة آيات، قال الله تعالى (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا) [سورة النساء: 05].

فالآية الكريمة تدل على النهي عن تضييع الأموال.

ثانيا: أهمية الرقابة المالية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي

للرقابة المالية أهمية بالغة لمكافحة الفساد المالي أهمها:

- حفظ الأموال العامة من السرقة والاختلاس والتلاعب وسوء الاستخدام والإهمال.
- التحقق من أن واردات الدولة الإسلامية قد جمعت وفق قواعد الشريعة.
- إجراء جرد لصناديق الأموال العامة للتأكد من خلوها من أي عجز.
- مراجعة الحسابات الختامية لميزانية الدولة.
- تقييم النشاطات المالية إذا كانت تتناسب مع جهة العمل.²

الفرع الثالث: الرقابة على الموظفين كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

أولا: مسؤولية الحاكم في مراقبة الموظفين والاحتراز من الفساد:

¹فريدة حسني، طه ظاهر، مرجع سابق، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، أطروحة ماجستير، فلسطين

²فريدة مأمون الرفاعي، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، أطروحة ماجستير، الفقه والتشريع، جامعة النجاح الوطنية،

كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، ص 14-15.

يجب على الرئيس أو المسؤول بمراجعة ومراقبة أعمال مرؤوسيه أو إسناد ذلك إلى شخص آخر، فالرئيس الإداري مسؤول عن سير العمل في إدارته ومسؤول عن الإشراف على الأعمال وتوجيههم ومتابعتهم ومحاسبتهم.

إن رقابة على الموظفين أين كانت منزلتهم لها دور في مكافحة الفساد المالي، فيجب أن يقوم الرئيس أو المسؤول قبل وقوع الفساد بتنبية مرؤوسيه إلى الأخطاء واحتمالاتها من مسؤولية الحاكم اكتشاف بؤرة الفساد¹ قال الله تعالى (فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذِنَ مُؤَدِّنَ أَيَّتْهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسُرِقُونَ ٧٠ قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَّادًا تَفْقَدُونَ ٧١ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ٧٢ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سُرِقِينَ ٧٣) [سورة يوسف : 70-73].

ثانيا: نماذج الإدارية والمالية على العمال في صدر التاريخ الإسلامي

كان الرسول صلى الله عليه وسلم وهو القائم على الرقابة المالية وتنظيمها بين المسلمين فكانت الأموال تحفظ في لبيت الرسول صلى الله عليه وسلم وكانت الموارد المالية توزع لمستحقيها في يومها أوفي اليوم التالي، خصوصا إذا كانت الموارد المالية من الناطق مثل الإبل والغنم والخيل. وفي عهد خليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ورد للمدينة مال كثير، فقال، فأمر بإنشاء بيت المال، فأنشئ ديوان الخراج لمعرفة ما يرد بين المال وما يفرض لكل مسلم من العطاء ثم ديوان العطاء ثم ديوان العطاء للمقاتلة(الجنود) ثم ديوان في كل ولاية ثم اكتمل بيت المال.²

الفرع الرابع: الرقابة الشعبية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

أولا: الرقابة الشعبية ومشروعيتها:

¹خوجلي احمد صديق محمد، الرقابة الادارية في الدولة الاسلامية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الاموي، رسالة دكتوراه، دراسات العليا التاريخية، جامعة ام القرى، كلية الشريعة الإسلامية، 1413هـ، ص 29-30.

²علي كاظم حسين، مرجع نفسه، ص 254.

الرقابة الشعبية هي متابعة أفراد الأمة لنشاطات السلطة التنفيذية المتمثلة بالجهاز الحكومي المكون من الحكام وولاية الأمور، وأعمالهم في مجالات الحياة كلها، ومناصحتهم عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لمعالجة الأخطاء والمخالفات الواقعة منهم والقضاء عليها¹

وللرقابة الشعبية أسس تتمثل في:

• وجوب الشورى.

• مسؤولية ولي الأمر أمام الأمة.

• حرية الرأي والمراقبة.

• المناصحة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.²

ويستدل على مشروعية الرقابة الشعبية بأدلة كثيرة منها قوله تعالى (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ) [سورة التوبة: 71]

وقال تعالى (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ١١٠) [سورة سورة ال عمران 110:]

ثانيا: أهمية الرقابة الشعبية

• منع حالات الفساد، وذلك لان انتشار المنكر وظهور الفساد يجلب عذاب الله حلت قدرته.

• منع الأخطاء قبل وقوعها والعمل على تصحيحها حال وقوعها.

• جعل المؤمن يهتم بقضايا مجتمعه ويحمي مصالحه.

• صيانة المجتمع من الانحراف وذلك بتدعيم الفضائل وانمائها.

¹صالح اوزدمير، الرقابة الشعبية في ميزان الفقه الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق، مجلد 28، العدد 2، 2012، ص 653.

²محمود محمد معابرة، المرجع السابق، ص 296.

- من وسائل الرقابة الشعبية في الفقه الإسلامي النصيحة، الشورى.¹

المطلب الثاني: الوسائل الرقابية للفساد المالي في القانون الجزائري

الرقابة هي وسيلة مهمة لحماية المال العام وهذا ما سنعرضه في الفروع الثلاث لمكافحة الفساد

المالي في القانون الجزائري:

الفرع الأول: الرقابة السياسية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي

الفرع الثاني: الرقابة الإدارية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي

الفرع الثالث: الرقابة الشعبية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي

الفرع الأول: الرقابة السياسية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي

أولاً: مفهوم الرقابة السياسية:

الرقابة السياسية هي قيام هيئة مكونة من عناصر سياسية وقانونية للرقابة على مشروعية

أعمال الإدارة العامة والبحث في مدى مطابقة القوانين العادية قبل إقرارها لأحكام الدستور.²

ثانياً: وسائل الرقابة السياسية

الرقابة السياسية لها وسائل متنوعة من أجل مكافحة الفساد المالي تتمثل في:

1. الأحزاب: وهي تجمع بين مجموعة من الأشخاص يتوافقون في رؤى وأهداف اجتماعية

وسياسية معينة، ويؤمنون بأفكار إيديولوجية أو اجتماعية واحدة ويعلمون على نشر هذه

الأفكار والإيديولوجيات، وسائط الجماعات المحلية.

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في مكافحة الفساد

¹صالح اودزمير، المرجع السابق، ص 659.

² فرح الروسان، مفهوم الرقابة السياسية، [HTTPS://SOTOR.COM].

2. مكافحة الفساد المالي والإداري: مراقبة أداء الشركات المساهمة العامة والشركات التي تمتلك

أهم من 50 بالمئة من رأس المال ومراقبة أداء الشركات الكبرى.¹

3. الانتخابات الشفافة: تعتبر الانتخابات شفافة عندما يخضع كل إجراء من إجراءات للتدقيق،

والعملية الانتخابات تجري بنزاهة ودقة.²

4. الديمقراطية: مجموعة أفكار ومبادئ تتعلق بالحرية، تتضمن مجموعة من الممارسات

والإجراءات كالتمثيل السياسي العادل والانتخابات الحرة والحقوق المتساوية.

5. الحكم الراشد: ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، وتنموي وتقديمي.

6. صلاح الحاكم: إن فساد الرعية من فساد حاكمها وصلاحه من صلاحها.³

الفرع الثالث: الرقابة الإدارية كآلية لمكافحة الفساد المالي

أولاً: الرقابة الإدارية:

الرقابة الإدارية هي رقابة ذاتية إذ أن الإدارة تراقب نفسها بنفسها، فتتولى تصحيح أخطائها،

فتتأكد من مدى مطابقتها تصرفاتها للقانون وملئمتها للظروف المحيطة بها، فتصحح ما تكشفه من

أخطاء في تصرفاتها، أما من تلقاء نفسها أو بناءً، على تظلمات الأفراد.⁴

تتعدد الجرائم المتعلقة بالفساد المالي الذي تمارس على مستوى الإدارة، ولعل أهمها وأولها تلك

الجرائم المتصلة بالصفقات العمومية، باعتبارها أهم رافد للأموال العمومية وأهم وسيلة للمشاركة

والاستثمارات العمومية بالنسبة للدولة، هذا ما جعل المقتن الجزائري يشدد الرقابة على الصفقات

¹شرف محمد الموسوي رئيس البحرينية للشفافية، عنوان المقال: الشفافية في الأحزاب السياسية، مقال منشور بموقع الجمعية البحرينية للشفافية على انترنيت ، [HTTPS://alshafafeyabh.org].

²مبادرة حول البيانات الانتخابية، متى تعتبر الانتخابات ذات مصداقية، [HTTPS://OPENELECTIONDATA.NET].

³عربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الشلف، عدد خاص، افريل 2011، ص371,377.

⁴بريشة ريمة، الرقابة الادارية على المرافق العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، 2013/2012، ص22.

العمومية بغية تحسين الأموال العمومية المرصودة للمشاريع الضخمة ضد الفساد، فأصدر المرسوم الرئاسي رقم 236.10 المعدل والمتمم الذي يتضمن الصفقات العمومية.¹

ثانيا: تعزيز الصفقات العمومية:

هي عقود مكتوبة، يكون أحد أطرافها الدولة، الجماعات الإقليمية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، المؤسسات العمومية الخاضعة للتشريع الذي يحكم النشاط التجاري، عندما تكلف بإنجاز عملية ممولة من الدولة أو من الجماعات الإقليمية وتدعى المصلحة المتعاقدة.²

1. أنواع الصفقات العمومية

أ. صفقة الأشغال العامة:

تعرف الصفقة انجاز الأشغال أو عقد الأشغال العامة على انه اتفاق يهدف إلى تحقيق منفعة عامة يبرم بين إدارة أو هيئة عمومية أو أحد أشخاص القانون الخاص للقيام ببناء أو ترميم أو صيانة مباني ومنشآت لحساب وتحت مسؤولية شخص من الأشخاص القانون العام، وفي مقابل نقدي يتم تسديده وفقا لشروط التعاقد³

ب. اقتناء اللوازم:

تهدف الصفقات العمومية للوازم الاقتناء أو الإيجار أو بيع بالإيجار، بخيار أو بدون خيار الشراء، من طرف المصلحة المتعاقدة، لعتاد أو مواد، مهما كان شكلها، موجهة لتلبية الحاجيات المتصلة بنشاطها لدى مورد.

¹بلال سعيدان، البيات مكافحة الفساد المالي، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، المرجع السابق، ص171.

²حجاج حنان، الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، السنة الجامعية 2017/2018، ص8.

³روزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية والبيات مكافحتها في ظل القانون المتعلق بالفساد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون جنائي، السنة الجامعية 2011/2012، ص35.

وتشمل مواد التجهيز، منشآت إنتاجية كاملة غير جديدة والتي تكون مدة عملها مضمونة أو محددة بضمن.

ج. انجاز الدراسات:

صفقة انجاز الدراسات مرتبطة بإبرام صفقة الأشغال، تشمل مهمات المراقبة التقنية أو الجيوتقنية، مساعدة صاحب المشروع، الإشراف على انجاز الأشغال في إطار منشأة، مشروع حضري، مناظر طبيعية الذي يتطلب دراسات أولية التشخيص أو الرسم المبدئي ومساعدة صاحب المشروع¹

د. تقديم خدمات:

هو اتفاق بين الإدارة المتعاقدة وشخص آخر بقصد توفير خدمة معينة للإدارة المتعاقدة تتعلق بتسيير المرفق نظير مقابل مالي.²

2. آليات الرقابة على الصفقات العمومية

أ. الرقابة الداخلية:

تمارس الرقابة الداخلية من السلطة الإدارية بنفسها على نفسها ويستوي في ذلك أن تكون لرقابة شاملة ترد على كل أعمال الإدارة إذ تكون تنصب على جانب من جوانب أعمالها، أما المعنى الضيق للرقابة الداخلية على هذا النحو نظام يضمن التحكم في إجراءات إبرام الصفقات وتجسيد المبادئ العامة التي تقوم عليها، وذلك للحفاظ على مصالح الإدارة وضمن السير الحسن لها وحماية مصالحها المالية.³

¹عباسة محمد، البات الرقابة على الصفقات العمومية، دراسة حالة بلدية عين نادلن نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة، السنة الجامعية 2017/2018، ص 67.

²حجاج حنان، المرجع السابق، ص 10.

³كانون إيمان، زروقي نسيم، البات الرقابة على الصفقات العمومية في الجزائر، دراسة حالة اللجنة الولائية للرقابة على الصفقات العمومية ولاية بومرداس، مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية دولية 2016/2017، ص 44.

ب. الرقابة الخارجية:

تمارس الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية أجهزة كثيرة ومتعددة بحيث لا يمكن تجاهل دورها في مكافحة وتسيير الأموال العمومية، باعتبارها آليات تعمل على التحقق من مطابقة الصفقات العمومية مع الأولويات المسطرة من قبل المصالح المتعاقدة والمعروضة على الهيئات الخارجية القبيلة للرقابة والتي هي عبارة عن لجان متدرجة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي وأجهزة أخرى كرسها المشرع، لمتابعة صرف المال العام والمحافظة عليه كالرقابة المالية ورقابة المحاسب العمومية.¹

ج. رقابة الوصاية:

هي الرقابة التي تمارسها الدولة على الهيئات والجهات المركزية أو هي مجموعة من السلطات التي يقرها القانون لسلطة عليا على أشخاص الهيئات اللامركزية وأعمالهم، وذلك لغرض حماية المصلحة العامة.

د. رقابة الأجهزة والهيئات المالية على الصفقات العمومية:

تعتبر رقابة الأجهزة والهيئات المالية من أكثر أنواع الرقابة فعالية، حيث تتضمن مجموع أنواع الرقابة المالية المطبقة على جميع المؤسسات العمومية.²

الفرع الثالث: الرقابة الشعبية و وسائلها**أولاً: تعريف الرقابة الشعبية:**

يرى عامر الكبيسي بان الرقابة الشعبية هي رقابة يمارسها المواطنين من أبناء الشعب إما من خلال تعاملهم كأفراد مع الأجهزة الإدارية، الحكومية أو عن طريق المنظمات المهنية والنقابية والمجالس الشعبية المنتخبة¹

¹بختاوي فاطمة، الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة الجماعات المحلية، السنة الجامعية 2015/2016 م، ص38.

²حجاج حنان، المرجع السابق، ص57، 54.

ثانيا: وسائل الرقابة الشعبية

1. المجالس المحلية المنتخبة:

أي رقابة على المجلس الشعبي المحلي كهيئة، وذلك بإنهاء حياته قانونيا وتجريد أعضائه من الصفة التي يحملونها، مع بقاء الشخصية المعنوية لهاته المجالس الشعبية المحلية²

2. المجتمع المدني:

للمجتمع المدني له دور هام في توفير الضوابط على سلطة الحكومة، كتعزيز النزاهة والشفافية في عملها وحماية الحقوق، إضافة إلى رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربه وفي الرقابة على القطاع العام.

3. الإعلام:

تتحمل وسائل الإعلام المقرورة، والمسموعة والمرئية، مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد بكافة أشكاله، فهي تعبر عن ضمير المجتمع، كما أنها تلعب دورا كبيرا في كشف بؤر الفساد.³

من خلال الدراسة وسائل الرقابية في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري نجد أنهما يتفقان ويختلفان في:

_ يتفقان في وجود رقابة شعبية في كل من الفقه الإسلامي والقانون الجزائري.

_ ويختلفان في أن الوسائل الرقابية في الفقه الإسلامي تختلف على القانون الجزائري.

_ الوسائل الرقابية في الفقه الإسلامي هي الرقابة المالية و الرقابة على الموظفين و الرقابة الشعبية

_ أما الوسائل الرقابية في القانون الجزائري هي الرقابة السياسية والرقابة الإدارية الرقابة الشعبية.

¹مصطفى رضوان، الادعاء والرقابة الادارية، منشأة المعارف، القاهرة، 1972 م، ص12 .

²أقربو مصطفى. قانون اداري، جامعة احمد دراية، بأدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018م/2019 م، ص6.

³نجار الويزة، التصدي، التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 135، 138.

المبحث الثالث: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

إذا وقع الفساد فلا بد له من علاج، ففي الفقه الإسلامي والقانون الجزائري تنوعت أساليب مواجهة الفساد المالي هذا ما سنتطرق إليه لمعرفة أهم الوسائل المواجهة لمكافحة الفساد في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري

المطلب الأول: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي

المواجهة هي وسيلة مهمة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

الفرع الأول: جهاز القضاء

الفرع الثاني: نظام العقوبات

الفرع الثالث: ولاية الحسبة

الفرع الرابع: ولاية المظالم

الفرع الأول: جهاز القضاء

أولاً: تعريف بالقضاء وحكمه

1. تعريفه:

هو ولاية الحكم شرعا لمن له أهلية الفتوى بجزئيات القوانين الشرعية على أشخاص معينة بشرية متعلقة بإثبات الحقوق واستيفائها للمستحق.¹

2. حكمه:

لا خلاف بين الأئمة أن القيام بالقضاء واجب، قال الله تعالى (يُدَاوِدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) [سورة ص: 26] ول قوله عز وجل أيضا: (وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) [سورة المائدة: 49].

ثانيا: مقومات فعالية جهاز القضاء في مكافحة الفساد المالي

عدالة القضاء واستقامة سيره في بلد له دور كبير في مكافحة الفساد المالي، لأنها تحقق العدل بين الناس وتضبط بها أحكام القضاة.

من بين السمات المميزة للقضاء الإسلامي، أنها ربانية المصدر، أي أن أسسه وأحكامه من كتاب الله وسنة نبيه.²

السمات المميزة للقضاء الإسلامي ودوره في مكافحة الفساد المالي:

- ربانية المصدر.
- الاستقلالية المطلقة.
- التسوية بين الخصوم في مجلس القضاء.
- العدل المطلق.
- حرية الدفاع عن الحقوق.
- الأخذ بالحذر والشورى.

¹ { علي خالد ديبس، القضاء في القانون والفقه الإسلامي، جامعة أهل البيت ، [HTTPS:// ABU EDU.iq] .

² مجموعة مؤلفين، مكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، دار النشر والتوزيع، 1435هـ-2014م، ط1، ص41 .

• علانية جلسات المحاكمة.

• التريث والرفق.

• عدالة الشهود.

• نقص الحكم إذا تبين حيفه.

• تحرير صلاحية القضاة واختصاصاتهم.¹

ثالثا: مقومات جهاز القضاء في مكافحة الفساد المالي

يعتبر القضاء في الإسلام أحد مرافق الدولة الأساسية وأهم مؤسساتها في تطبيق الشرع ويتميز باهتمام شرعي خاص، وهو لزوم الإسراع بالنظر في الدعوى والتحقيق فيها فورا للقضاء على الفساد.

حرص القضاء الإسلامي على تحقيق المساواة لأنه يورث في النفوس الثقة والرضا والانتماء للوطن لان القضاء يهدف إلى إنصاف المظلومين

القضاء يدمر قضايا الفساد بمختلف أنواعها وأشكالها.²

الفرع الثاني: نظام العقوبات

أولا: تعريف نظام العقوبات

الإسلام يحارب الفساد بكل أنواعه ويسعى لحدّه والتحقيق من نتائجها، فوضع نظام العقوبات وفق أحكام شرعية، لحصر وتحقيق من مظاهرها السلبية.

1. تعريف العقوبة:

العقوبة في الشرع هي جزاء قرره الشارع الحكيم، ينزل بالجاني لعصيان أمره زجرا له، وردعا لغيره.

¹ محمد علي الهاشمي، مفاخر القضاء الإسلامي، دار السلامة، القاهرة، 1434هـ-2013م، ط1، ص37 .

² إبراهيم رحمانى، دور القضاء في تحقيق الامن الاجتماعي، مجلة البحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الوادي، كلية الشريعة، 2012، ص24.

2. دليل مشروعيتها

الأصل في مشروعية العقوبة ورد في القرآن الكريم لمنع الناس من افتراض الجرائم

قال الله تعالى (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ۙ ۱۲۶)

[سورة النحل: 126]

منهج الإسلام في العقوبات لجرائم الفساد المالي وضعت الشريعة الإسلامية مبادئ وقواعد لنظام

العقوبات في مواجهة ظاهرة الفساد المالي

3. المبادئ والقواعد العامة لنظام العقوبات في مواجهة ظاهرة الفساد المالي

• تطبيق الحدود الشرعية يحقق مصالح الناس.

• العدالة .

• استقرار التجريم والعقاب في الفقه الإسلامي.

• الرحمة .

• رقابة الله في السر والعلن.

4. أنواع العقوبات لمواجهة الفساد المالي

تنقسم العقوبة إلى قسمين: عقوبة أخروية، عقوبة دنيوية

أ. العقوبة الأخروية: هي العذاب بالنار الذي ينزله الله تعالى يوم القيامة على ما شاء من عباده

ممن ارتكب لكبائر في الدنيا ومات ولم يتب منها

ب. العقوبة دنيوية: تنقسم العقوبة الدنيوية إلى قسمين:

• الحد

• قصاص

• تعزيز.¹

ثانيا: أثر نظام العقوبات الإسلامي في مكافحة الفساد المالي

جعل الله العاقبة الحسنى لمن ابتعد عن الفساد وكان أمينا مخلصا في هذه الحياة الدنيا، يقول سبحانه وتعالى (تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعِقبَةُ لِلْمُنْتَقِينَ ۝ ۸۳) [سورة القصص: 83]، فالذين ابتعدوا عن الفساد جميع صورته هم الذين لهم درجات العلى في الجنة.²

تشريع العقوبات الخاصة لحفظ الضروريات الخمس، شرعت العقوبة كوسيلة لحماية الجماعة مما يضر بمصالحها ونظامها، وهذا يتحقق بغلق أبواب الشر والفساد والفتن وتشريع أحكام صارمة رادعة للجنة ولزوم تنفيذها، فان الأحكام الشرعية إنما تدور حول إصلاح حال الأمة في سائر أحوالها.

أهم هدف للعقوبة في الفقه الإسلامي هو الزجر والردع للحد من انتشار الجريمة والفساد، وعدم انجرار الجاني وراء الشهوات، وزجر غير من التفكير في ارتكابها، فالعقوبات في الإسلام زاجر تمنع المذنب من العودة إلى الجريمة مرة أخرى³

قال الله (وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ۝ ۲) [سورة النور: 2].

الشريعة الإسلامية عدل ورحمة، والفساد ظلم على هذه العدالة والرحمة التي يسعى الإسلام لتحقيقها عند تطبيقه للعقوبات على الجرائم المرتكبة، فلا يجزى المعتدي إلا بمثل ما اعتدى، فليس المقصود الانتقام وإنما تذكيره بسوء عمله ومعاقبته عليه، فالرحمة هي أساس تشريع العقوبة في الإسلام، وعلاج للانحراف.

¹ سليمان صرهيد الليبي، المرجع السابق، ص 39-40.

² ليلى علي احمد الشهري، الفساد ومكافحته، والوقاية منه (رؤية شرعية)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، إسكندرية، مجلة 8، العدد 338، ص 315.

³ جمال زكي الدين، مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة النجاح لأبحاث، كلية الشريعة، مجلد 2014، ص 28، ص 111.

من أهم مقاصد العقوبات في الشريعة الإسلامية حماية المجتمع من العقاب الإلهي بسبب عدم تطبيق نظام العقوبات الذي أنزله الله سبحانه وتعالى لحفظ أمنهم ونفوسهم وأموالهم ومصالحهم¹، قال الله تعالى (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ١٤) [سورة الملك: 14].

الفرع الثالث: ولاية الحسبة

عندما نزل القرآن على القرآن على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان الفساد منتشرا ولم تكن هناك نظم تهدف إلى إصلاح المجتمع وكان القوي يأكل الضعيف لكن الإسلام جاء لهداية البشر ورعايتهم، ووضع مجموعة من القواعد الأصولية التي تحكم الرقابة على المعاملات في الأسواق، لتكوين مرشدا ومعيارا لتقويم سلوك التجار، وللتأكد من نظافة السوق من الاحتيال والغش والتدليس والاحتيال وكل ما يسبب ضررا للمجتمع، كما وضع نظاما يتضمن تنفيذ تلك القواعد أطلق عليه نظام الحسبة.

أولاً: تعريف الحسبة وبيان حكمها ومراتبها

1. الحسبة كما عرفها الماوردي هي: أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر

فعله²

2. مشروعية الحسبة في القرآن والسنة

قوله تعالى ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ فَإِن آتَىٰهُم مِّنْ بَعْضِ آيَاتِهِ لَشَاءُوا حَسْرَةً﴾ [سورة آل عمران: 113-114]

إن هذه الأمة كما جاء في سياق النص القرآني لم يشهد لها الله بالصلاح بمجرد الإيمان بالله واليوم الآخر حتى أضاف إليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ذلك أن الإيمان علم وعمل والحسبة هي قيمة العمل بالإسلام.

¹جمال زكي الكيلاني، المرجع نفسه، ص113

²الأحكام السلطانية للماوردي (95) أحكام الحسبة (1)، [HTTPS://ar.islamway.net]

وقال عز وجل (الَّذِينَ إِذَا مَكَتُّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَقِيبُ الْأُمُورِ ٤١) [سورة الحج: 41]

وفي حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان))¹

ثانيا: دور الحسبة في مكافحة الفساد المالي

للمحتسب مراقبة جميع أرباب الضائع المشهورة، وكشف غشهم، كمراقبة أصحاب (الجزارين والمخابر)، ومراقبة الصيادلة، ومراقبة السلع والبضائع وما تستقر عليه أسعار هذه السلع، وعلى المحتسب مراقبة الأقوات والسلع، حتى لا يتم احتكارها من بعض التجار المحتكرين والمفسدين.²

تشجيع الاستعمال المنظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية.

ترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير الأموال العمومية.

تعزيز الوقاية والمكافحة من جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية، وغير الشرعية التي تشكل تقصيرا في الأخلاقيات وفي واجب النزاهة أو الضارة بالأموال العمومية.³

الفرع الرابع: ولاية المظالم

أولا: تعريف ولاية المظالم وبيان حكمها

1. تعريفها:

عرفها الماوردي بقوله (هو وقود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التباعد بالهيبة)⁴

2. حكمها:

¹أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم الحديث 78.

²فريدة حسني طه ظاهر، الرقابة على السلع والأسعار في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 97.

³حاجة عبد العالي، ليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، المرجع السابق، ص 453.

⁴الفاسمي، ضافر، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (السلطة القضائية) ،بيروت، لبنان، ط1، 1978هـ ص554.

رفع المظالم واجب شرعا على كل مسلم، وهو فرض عين على الخليفة والإمام ..

3. الحديث القدسي:

عن أبي ذر رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى انه قال ((ياعبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا))¹

ثانيا: اختصاصات ولاية المظالم المالي ودورها في مكافحة الفساد

اختصاصات ولاية المظالم: يقوم المظالم في القضايا التالية:

- النظر في تعدي الولاة على الرعية، وأخذهم بالعسف في المسيرة
- النظر في أجور العمال (المحاسبون والجناة) فيما يحبون من أموال، فيرجع وينظر فيما استردوه، فإذا رفعوه إلى بيت المال، أمر القاضي برده.
- النظر في أعمال الأمانة على أموال الناس.
- النظر في تظلم المسترزقة من نقصها أو تأخرها عنهم.²
- تنفيذ ما عجز القاضي عن تنفيذه لضعف القاضي أو لقوة المحكوم عليه.
- النظر في جميع المسائل التي تراعي فيها المصالح العامة مما عجز رجال الحسبة على النظر فيه.
- مراعاة الشعائر العبادة الظاهرة كالصلاة والحج والجهاد.
- النظر في دعوى المتشاجرين والحكم بين المتنازعين في المسائل التي تستعصي على القضاء العادي، والتي يحيلها والي الحسبة أو القاضي إلى والي المظالم لم للنظر فيها.

¹رواه مسلم، كتاب البر والصلة الآداب (باب تحريم الظلم)، حديث 2577، ج4، ص1994.

²احمد محمد خلف الله، المرجع سابق، ص 114.

- ولاية المظالم تجمع بين خصائص القضاء والتنفيذ معا، وكان السبب في إيجادها إسلاميا هو بسيط القانون الإسلامي.¹

ثالثا: دور ولاية المظالم في مكافحة الفساد المالي

- النظر في كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم.
- النظر في أجور العمال في جباية الأموال، فيرجع فيه إلى القوانين العادلة.
- النظر في تعدي الولاة على الرعية، فيتصفح أحوالهم، ليقويهم أن أنصفوا ويكفهم انع فسوا، ويستدل بهم أن لم ينصفوا.
- النظر في تظلم المسترزقة من نقص أرزاقهم أو تأخرها عنهم وإجحاف النظر بهم.
- النظر فيما عجز عنه الناظرون من الحسبة في المصالح العامة²

المطلب الثاني: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في القانون الجزائري

وضع المشرع الجزائري مجموعة من التدابير لمكافحة الفساد المالي، تتمثل هذه التدابير الردعية في مجلس المحاسبة والهيئة الوطنية، والديوان المركزي وفي الأخير خلية الاستعلام وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث نقسمه إلى الفروع كالتالي:

الفرع الأول: مجلس المحاسبة

الفرع الثاني: الهيئة الوطنية

الفرع الثالث: الديوان المركزي

الفرع الرابع: خلية معالجة الاستعلام المالي

¹ احمد محمد خلف الله، المرجع السابق، ص 116/115.

² خوجلي احمد صديق محمد، الرقابة الادارية في الدولة الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، 1414هـ، ص 350.

الفرع الأول: مجلس المحاسبة

أولاً: الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة

مجلس المحاسبة هو هيئة عمومية دستورية مهمته الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية، يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية لضمان الموضوعية والحياد والفعالية في أعماله

تشكيلة مجلس المحاسبة

يتكون من 8 غرف ذات اختصاص وطني و9 غرف ذات اختصاص إقليمي، ويعتقد مداولاته للفصل في القضايا المطروحة عليه والفصل فيها في شكل تشكيلات مختلفة وهذا حسب طبيعة القضايا المطروحة عليه

أما بالنسبة لتشكيلتها البشرية فتتكون من قضاة ممثلين في رئيس المجلس، نائب الرئيس، رؤساء الغرف، رؤساء الفروع، المستشارون والمحاسبون، بالإضافة إلى الناظر العام ومساعدوه.¹

ثانياً: مهام وصلاحيات مجلس المحاسبة

1. الرقابة المالية القانونية (رقابة التدقيق)

تتمثل في جميع المعاملات والتصرفات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة وخاصة الرقابة على عمليات الإيرادات العامة بجميع مراحلها، والرقابة على عمليات الإنفاق بكل خطواتها ابتداء من ربط النفقة وتضييقها والأمر بالصرف، والدفع الفعلي، إضافة للرقابة على عمليات الإقراض وكذا كشف وتحديد المخالفات المالية والقرارات الصادرة بشأنها.²

2. الرقابة المالية القانونية: (رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية)

¹ عبد الرحيم بوجليدة، مداخلة حول الآليات القانونية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تخصص قانون الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة 2019/2020، ص13.

² حماس عمر، المرجع سابق، ص237.

تهدف الرقابة المالية القانونية لتأكد من مدى تطبيق القوانين والتنظيمات المعمول بها في جميع المعاملات والتصرفات المالية التي تقوم لها الجهة الخاضعة للرقابة ومن صلاحيتها: التحقق من عدم مخالفة الأجهزة الإدارية للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في الدستور الكشف عن جرائم الاختلاس وتبديد الأموال والإهمال والمخالفات المالية¹

3. الرقابة المالية على الأداء (رقابة نوعية التسيير)

تهدف إلى المساهمة في تطوير وزيادة فعالية الحساب على الهيئات الخاضعة للرقابة، فهي تقوم أيضا برقابة التوفير والكفاءة والفعالية التي توختها أجهزة الحكومة في استخدام مواردها المالية والإدارية والبشرية.²

ثالثا: دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي

- تحسين التسيير المالي للمؤسسات والهيئات العمومية.
- اتساع مجال اختصاص مجلس المحاسبة يسمح له بحماية الأموال العمومية في حدود الصلاحيات المخولة له.
- إجبارية تقديم الحسابات وتطوير النزاهة والشفافية في تسيير الأموال العمومية، وبالتالي الوقاية من الفساد.
- حفظ الأموال العامة من الضياع والإتلاف التي تؤدي بالضرورة إلى نمو الفساد المالي.
- مجلس المحاسبة يكشف ويضبط المخالفات وجرائم الفساد المالي والإداري.³

الفرع الثاني: الهيئة الوطنية القانونية للوقاية من الفساد المالي ومكافحته

¹بلال سعيدان، آليات مكافحة الفساد المالي، المرجع السابق، ص 212.

²حماس عمر، المرجع السابق، ص 238.

³الهام عبيوب، دور مجلس المحاسبة في مكافحة جرائم الفساد المالي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قانون جنائي، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2018/2017، ص 67.

أولاً: الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها

1. الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية:

هي هيئة في غاية الأهمية استندت لها مهمة التصدي لظاهرة الفساد عموماً والفساد الإداري خصوصاً، ونجد سندها القانوني في الباب الثالث من القانون رقم 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، فهي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

هذه الهيئة لها مهام عديدة أهمها اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد لتحقيق الشفافية في تسيير الأموال للقيام بمهام تحسيسية لإبراز خطورة الفساد¹

ثانياً: تنظيم وتشكيل الهيئة الوطنية ومهامها:

قسم المشرع الجزائري هيكله إلى ثلاث أقسام: الرئيس، ومجلس اليقظة، والتقييم.

1. الرئيس:

هو رئيس الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومن مهامه:

2. إعداد برنامج عمل الهيئة:

- تنفيذ التدابير التي تدخل في إطار السياسة الوطنية للوقاية من الفساد المالي.
- إدارة أشغال مجلس اليقظة والتقييم.
- السهر على تطبيق برنامج عمل الهيئة والنظام الداخلي.
- إعداد وتنفيذ برامج تكوين إطارات الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تطوير التعاون مع الهيئات لمكافحة الفساد على مستوى الدولي.²

¹ بوكريس خديجة، مداخلة حول اليات مكافحة الفساد والوقاية من على المستويين الوطني والدولي، جامعة محمد بن احمد، كلية الحقوق، وهران 02، ص 6.

² نورة بوعبد الله، مداخلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بين هشاشة النصوص ومحدودية الأداء، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المسيلة، ص 4.

3. مجلس اليقظة والتقييم:

مهام مجلس اليقظة والتقييم هي:

- برنامج عمل الهيئة وشروطه وكيفيات تطبيقه.
- مساهمة كل قطاع نشاط في مكافحة الفساد.
- تقارير وآراء وتوصيات الهيئة، ميزانية الهيئة.
- المسائل التي يعرضها عليه رئيس الهيئة، ميزانية الدولة.
- التقرير السنوي الموجه إلى الرئيس الجمهورية الذي يعده رئيس الهيئة.
- تحويل الملفات التي تضمن وقائع بإمكانها أن تشكل مخالفة جزائية إلى وزير العدل، حافظ الأختام.¹

ثانيا: مهام الهيئة وصلاحياتها

للهيئة الوطنية جملة من المهام للوقاية من الفساد المالي:

- اقتراح برنامج عمل يتضمن سياسة شاملة للوقاية من الفساد المالي ودعم مبادئ النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها.

¹ بن عيسى رحال محمد محمد امين، اليات مكافحة الفساد في الوظيفة العامة، الجزائر، مذكرة ماستر،

التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية إلزامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.¹

علاقة الهيئة مع باقي الهيئات ودورها في مكافحة الفساد

علاقة الهيئة مع باقي الهيئات في مجال الوقاية من الفساد المالي

الهيئة الوطنية لها صلاحيات الاستعانة بخبراء أو مستشارين بإمكانهم مساعدة الهيئة في الكشف عن أفعال قد تشكل أو تؤدي إلى جرائم الفساد.

بعد إجراء الدراسات اللازمة من قبل القسم المختص بالهيئة يدرس مجلس اليقظة تلك الدراسات ومن ثم يصدر في شأنها تقرير أو توصيات يتم تبليغها إلى الهيئات المعنية حتى يكون نوع من التعاون بين الهيئة وباقي الأجهزة في مجال الفساد.

أما في حالة اكتشاف الهيئة فعلا جريمة من جرائم الفساد، فإن الهيئة تقوم بتحويل ملف القضية إلى وزير العدل، ليقوم بإخطار النائب العام لتحريك الدعوى العمومية.²

ثالثا: دور الهيئة الوطنية في مكافحة الفساد المالي:

إن إنشاء الهيئة للوقاية من الفساد ومكافحته جاء كرد فعل يتزامن مع كشف عن الفضائح الكبرى للفساد، ورغبة النظام السياسي لمكافحة الفساد، وتماشيا مع التطورات الخارجية، ومطالبة المنظمات الدولية والإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر مباشرة إجراءات في مجال مكافحة الفساد، واعتبر المشرع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد سلطة إدارية مستقلة قصد منحها الاستقلالية اللازمة لممارسة دورها في الوقاية من الفساد ومكافحته على أكمل وجه، إلا أن المهام الموكلة للهيئة ودورها

¹ من قانون 01/06 المتعلق بوقاية الفساد ومكافحته، المادة 20، ص 78.

² نبيل نوبس، ملتقى دولي حول: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بين أولوية المكافحة وضرورة الوقاية، جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 11.

في مكافحة الفساد لا يرتقي لمواجهة هذه الجرائم وقمعها لان المشرع أو كل للهيئة عدة صلاحياتها تتميز بطابعها الوقائي المحض.¹

الفرع الثالث: خلية معالجة الاستعلام المالي:

أولاً: الطبيعة القانونية لخلية معالجة الاستعلام المالي ودورها في مكافحة الفساد المالي

1. الطبيعة القانونية لخلية معالجة الاستعلام

تعتبر خلية معالجة الاستعلام المالي كوسيلة وضعها المشرع الجزائري لمواجهة الفساد خاصة الفساد المالي (جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب) بعد العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وما خلفته من الانحرافات المالية، واختلاسات وتبديد المال العام وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 127.02 الذي حدد اختصاصاتها والأحكام المنظمة لعملها.²

2. تنظيم مصالح خلية معالجة الاستعلام المالي

مجلس الخلية: يرأس خلية معالجة الاستعلام المالي الرئيس، الذي هو عضواً في مجلس الذي يتكون من:

الأمانة العامة: الأمين العام هو المسؤول عن التسيير المحاسبي، المالي والإداري للخلية، كما يوفر الخدمات اللوجستية اللازمة لحسن سير هذه الوحدة.

المصالح الأربعة للخلية: للخلية أربع مصالح تشكلها بحيث في كل مصلحة يعدها رئيس قسم ومكلفين بالدراسات.

مصلحة التحليل والتحريات: تكلف بجمع المعلومات، والعلاقات مع المراسلين، وتحليل تصريحات الشبهة وإدارة التحقيقات.

¹ بلخامسة منيرة، الاتفاقات الدولية وتطبيقاتها في مجال قانون الفساد، مذكرة ماستر، قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ورقلة، 2017، ص 36.

² من المادة 10 من الأمر رقم 95-20 المعدلة والمتممة بموجب المادة 9 من الأمر رقم 02-10، الفقرة 1، المؤرخ في: 26 أوت 2010.

مصلحة الوثائق وقاعدة البيانات: تكلف بجمع المعلومات وتشكيل بنك المعلومات الضرورية لحسن سير الخلية.

مصلحة الشؤون القانونية: تكلف بالعلاقات مع النيابة العامة والمتابعة القانونية.

مصلحة التعاون: تكلف بالعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الهيئات أو المؤسسات الأجنبية التي تعمل في نفس ميدان النشاط¹

ثانيا: مهام خلية معالجة الاستعلام ودورها

مهام خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة الفساد المالي

تلقي الإخطارات بالشبهة: تقوم الخلية باستلام التصريحات بالشبهة المتعلقة بكل عمليات تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب المرسل إليها.

تحليل ومعالجة المعلومات: تقوم الخلية بمجرد تلقيها تصريحات الاشتباه بمعالجتها عن طريق جمع كافة المعلومات وفحصها وتحليلها لتحديد مصدر الأموال والطبيعة الحقيقية للعمليات المشتبه فيهما.

اتخاذ تدابير تحفظية: يمكن للخلية الاعتراض بصفة تحفظية ولمدة أقصاها 72 ساعة على المعاملات البنكية لأي شخص طبيعي أو معنوي والمشتبه فيه لقيامه بعملية تبييض الأموال²

إرسال ملف الشبهة إلى وكيل الجمهورية: من بين المهام إرسال ملف المتعلق بالشبهة إلى وكيل الجمهورية المختص إقليميا

اقتراح النصوص القانونية: اقتراح نص تشريعي أو تنظيمي يكون موضوعه مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

¹ وزارة المالية، خلية معالجة الاستعلام، [www.mf-ctrf.gov.dz].

² هاشمي وهيبية، خلية معالجة الاستعلام المالي، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، تمنراست، الجزائر، جامعة الجزائر، العدد 4، 2013، ص 174.

إصدار خطوط توجيهية وتعليمات وخطوط سلوكية: وذلك بالاتصال مع المؤسسات والأجهزة المتمتعة بسلطة الضبط والمراقبة والرقابة في إطار الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، ووضع الإجراءات الضرورية واللازمة للوقاية من أشكال تمويل الإرهاب وتبييض الأموال وكشفها.¹

ثالثا: دور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة الفساد المالي

خلية معالجة الاستعلام هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع لدى الوزير المكلف بالمالية

ألزم المشرع الجزائري المؤسسات المالية في إطار تفعيل اكتشاف جرائم الفساد المالي، وكذا المؤسسات المالية والمهن الغير المالية بالإخطار بالشبهة بكل عملية تتعلق بأموال يشتبه أنها متحصل عليها من جريمة أو يبدو أنها موجهة لتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب

ولها صلاحيات تتمثل في تحليل واستغلال المعلومات الواردة إليها من السلطة المختصة والخاضعين قصد تحديد مصدر الأموال ووجهتها.²

الفرع الرابع: الديوان المركزي لقمع الفساد

أولا: الطبيعة القانونية لقمع الفساد

الديوان المركزي لقمع الفساد هو هيئة متخصصة ثانية إلى جانب الهيئة الوطنية، ثم إنشائه بموجب الأمر 05/10 ثم صدر المرسوم الرئاسي رقم 11 - 426. المحدد لتشكله وتنظيمه وكيفية سيره.

¹هاشمي وهيبة، المرجع سابق، ص 174-175.

²حماس عمر، المرجع سابق، ص 243.

يتمتع الديوان المركزي بمجموعة من الخصائص، حيث أن يعد مصلحة عملياته للشرطة القضائية، تكلف بالبحث عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحة الفساد بالإضافة إلى تمتعه بالاستقلالية في عمله.¹

تشكيل الديوان

حدد المشرع تشكيلة الديوان من:

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع
- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات والأعوان
- أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مجال مكافحة الفساد²

الفرع الثاني: مهام الديوان ودوره في مكافحة الفساد المالي

أولاً: مهام الديوان المركزي للوقاية من الفساد

يقوم المدير العام للديوان بإعداد تقارير حول عمل هذا الأخير ويرسلها إلى وزير العدل حافظ الأختام.

تكلف مديرية التحريات بالأبحاث والتحقيقات في مجال جرائم الفساد.

تكلف مديرية الإدارة العامة بتسيير مستخدمي الديوان ووسائله المالية والمادية.

يمكن للديوان عند الضرورة الاستعانة بضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين للجهات القضائية، ويتعين في كل الحالات إعلام وكيل الجمهورية المختص بمختلف الإجراءات التي تمت.

يمكن للديوان بعد إعلام المسبق لوكيل الجمهورية المختص أن يوحي السلطة السلمية باتخاذ كل إجراء إداري تحفظي عندما يكون عون عمومي موضع شبهة في وقائع قد تشكل جرائم الفساد.¹

¹ عبد الرحيم بوجليدة، مداخلة بعنوان: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بين أولوية المكافحة وضرورة الوقاية، تخصص قانون أعمال، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2019-2020، ص 16.

² الحاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد في الجزائر، المرجع سابق، ص 506.

ثانيا: دور الديوان المركزي لمكافحة الفساد

من صلاحيات الديوان المركزي الممنوحة له من طرف المشرع متعددة يتغلب عليها الطابع الردعي القمعي فهي تجمع بين الرقابة والقمع والاقتراح في بعض الأحيان، ولها مهام مرتبطة بمكافحة الفساد وقد حصرها المشرع في البحث والتحقيق في مجال مكافحة الفساد²

التنظيم الموعود به الذي يتضمن عدد الضباط وأعاون الشرطة القضائية الموظفين الموضوعيين تحت تصرف الديوان أن يتم الإشراف عنه، كما أن تحديد مديريات الديوان وعددها لم يتم إصدار التنظيم الخاص بشأنها بعد، ونفس الشيء بالنسبة للتنظيم الداخلي للديوان، كذلك رفع أيدي ضباط الشرطة القضائية غير التابعين إلى الديوان المركزي سيؤدي لا محالة إلى نفاذ وخروج بعض جرائم الفساد وتحسينها من المتابعة الجزائية نظر للقيود الواردة على الاختصاص المحلي، كان المفروض على المشرع الجزائري تمديد الاختصاص المحلي لكافة ضباط الشرطة القضائية سواء التابعين للديوان وغير التابعين حتى تضمن التصدي للفساد عبر كافة التراب الوطني.³

من خلال الدراسة السابقة لوسائل المواجهة للفساد المالي في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري نجد أنهما يتفقان ويختلفان في:

_ يتفقان في وجود جهاز قضاء في كل من الفقه الإسلامي والقانون الجزائري لمواجهة الفساد بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة.

_ ويختلفان في أن الوسائل المواجهة للفساد المالي في الفقه الإسلامي تختلف عن القانون الجزائري

¹ بوقصة ايمان، مداخلة حول: الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بين أولوية مكافحة وضرورة الوقاية، قانون خاص، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 26/27/2020، ص4-5.

² أسية بركان، ليات مكافحة الجرائم الفساد في ظل القانون 01/06 المعدل والمتمم، مذكرة ماستر، قانون الجنائي، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، أم البواقي، ص44.

³ أسية بركان، المرجع نفسه، ص44.

_وسائل المواجهة للفساد المالي في الفقه الإسلامي هي نظام العقوبات و ولاية الحسبة و ولاية المظالم.

_ووسائل المواجهة في القانون الجزائري هي مجلس المحاسبة والهيئة الوطنية القانونية ثم الديوان المركزي وأخيرا خلية معالجة الاستعلام المالي.

ملخص الفصل الثاني:

وضعت الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري للحد من آثار الفساد المالي وحماية المجتمع الجزائري، بتدابير حاسمة للوقاية وكذلك العلاج لمكافحته ففي الفقه الإسلامي تتحقق الوقاية والعلاج بوضع قواعد مستمدة من القرآن الكريم والسنة، فتصبح الشريعة واسعة ومتكاملة للقضاء على الفساد المالي من بين وسائله تنمية العقيدة والعبادات في أنفس البشر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتشديد العقوبات على المفسدين حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

وكذلك سعى المشرع الجزائري لإيجاد اطر قانونية للوقاية والمعالجة للقضاء على الفساد المالي وذلك بإصدار القانون رقم 01/06 الذي ينص على العقوبات المسلطة على مرتكبين الفساد والمتورطين فيه، كما نص على ضرورة إنشاء الهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد المالي، وهي الديوان المركزي، مجلس الحسبة، الهيئة، الوطنية.

الخاتمة

_ لقد حاولنا في هذه الدراسة معالجة إشكالية وسائل مكافحة الفساد بصفة عامة ووسائل الفساد المالي بصفة خاصة في الفقه الإسلامي و القانون الجزائري كدراسة مقارنة و من خلال دراستنا توصلنا إلى:

_ إن ظاهرة الفساد المالي آفة خطيرة أصابت كل المجتمعات حيث أثرت عليها بالتخلف والطغيان، وللخروج من هذه الأزمات يجب محاربة أسباب انتشار هذه الظاهرة، وذلك بوضع وتطبيق آليات جديدة وإعادة النظر في كل القوانين المتعلقة بالفساد.

_ الفساد المالي يعتبر فعلا غير مشروع، والشريعة الإسلامية وضعت ضوابط وقواعد تعمل على تربية سلوك المسلم على الأخلاق الفاضلة بالرغم من العديد من الجوانب الايجابية التي رصدها المشرع الجزائري للوقاية من الفساد المالي ومكافحته إلا أن هناك نقائص يجدر للمشرع أن يتداركها كعدم تشجيع علا إبلاغ من يشجعون على الفساد ومن يقومون به، وفرض عقوبات على السلوكيات لها دور كبير في انتشار الفساد كالمحسوبية والوساطة

_ ضعف فاعلية الجهود الوطنية لمواجهة الفساد المالي والحد منه وعدم اتخاذ الآليات الكفيلة الكافية في سبيل مكافحة

_ استغلال المناصب لتحقيق مكاسب مادية، وكذلك الاعتداء على المال العام ما يقوم به هذا السلوك السياسيون والمسؤولين الحكوميين، كسحب فروض من بنوك دولة وتسهيل حصول رجال الأعمال على قروض بمقابل عن طريق التزوير والرشوة

_ ضعف الشفافية المالية يؤدي إلى انهيار النظام المالي والإفلاس مما تسبب في أزمات مالية مما ينعكس على اقتصاد البلاد ومعاناة المواطنين من المحسوبية، البيروقراطية وغياب النزاهة والشفافية.

_ العقوبات والقوانين التي تحمي الحقوق غير الصارمة، فلا يخاف المفسدين من العقوبة التي قد تتاله حتى ولو اثبت تورطه في الفساد.

_ كثير من المواطنين لا يعرفون الهيئات التي تقوم بمكافحة الفساد، وما هو الدور الواجب القيام به كمواطنين.

_ إن ضعف الوازع الديني، وعدم الالتزام بتعاليم الدين، وحب الدنيا والافتتان بها، ونسيان الآخرة وما فيها من حساب، من ابرز أسباب انتشار الفساد المالي في المجتمع .

_ للعقيدة الصحيحة والعبادة دور كبير في الوقاية المجتمع من الفساد المالي وهذا ما يميز الشريعة الإسلامية.

_ إن وسائل الوقاية من الفساد المالي في الفقه الإسلامي أمور علمية فطرية أما وسائل الوقاية من الفساد في القانون الجزائري أمور عملية تهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة والمسؤولية، الشفافية في تسيير القطاع العام و الخاص وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة من اجل الوقاية من الفساد ومكافحته.

_ إن وسائل الرقابة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي هي الرقابة على الأعمال الإدارية والرقابة المالية، والرقابة على الموظفين أما وسائل الرقابة في القانون الجزائري تختلف عنها في الرقابة السياسية والرقابة الإدارية ويتفقوا في وجود رقابة شعبية .

_ وان وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الإسلامي هي جهاز القضاء ونظام العقوبات و ولاية الحسبة وأخيرا ولاية المظالم أما وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في القانون الجزائري تختلف وهي مجلس المحاسبة والهيئة الوطنية القانونية و خلية معالجة الاستعلام وأخيرا الديوان المركزي.

التوصيات:

_ للحد من تفشي ظاهرة الفساد المالي، يجب على أفراد المجتمع محاربتة بشتى الأشكال وذلك بالالتزام الديني والأخلاقي، والوطني والإنساني.

- _ اللجوء إلى التدابير الوقائية لمنع الوقوع في الفساد وذلك بغرس الإيمان في النفوس، ونشر الأخلاق والتربية السليمة فعندما يكون الإنسان يؤمن بالله ويخافه، فإنه لا يقوم بشيء يخالف الشرع.
- _ أوصي وزارة التربية والتعليم بوضع مناهج تعليمية التي تبني الطالب ونشأته على الدين والإيمان ومعرفته للآثار السلبية للآثار السلبية للفساد على الفرد والمجتمع.
- _ وضع استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار الأسباب والدوافع التي أدت إلى نمو الفساد المالي ثم رسم خطته شاملة لمكافحته.
- _ عقد ندوات دينية في المدارس والمساجد، وعن طريق وسائل الإعلام.
- _ فرض قوانين تساعد على القضاء على الفساد المالي وتطبيق العقوبة الملائمة على المفسدين.
- _ تخصيص مكافأة مالية لمن يقوم بالتغليب لمن يقوم بالتبليغ عن المفسدين، ووضع عقوبات رادعة بعدم تكرار فعله واخذ العبرة، وضرورة التوعية الشاملة والمستمرة حول الفساد المالي ومن مخاطرة والعمل على محاربته.
- _ السماح للشعب بالاطلاع على هيكل القطاع العمومي، ووظائفه وتقييم الوضع المالي الحكومي بدقة.
- _ تعزيز مبدأ المساعدة القانونية وتنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.
- _ يجب على أن لا يقصر دور الديوان المركزي على جمع المعلومات والأدلة والبيانات المتعلقة بالفساد فهو جهاز ردعي ليس فقط وقائي.
- _ تفعيل دور الإعلام للقيام بتوعية المواطنين بخطورة الفساد المالي ومحاربته، وشعور المواطن بأنه في دولة الحق والقانون ومن جانب آخر على الإعلام كشف ملفات الفساد المالي.

_ ضرورة الرجوع لكتاب الله ورسوله لأنها المرجعية الأساسية التي تناولت ظاهرة الفساد منذ آلاف السنين ،خاصة في ظل ضعف وغياب الوازع الديني الذي لديه قوة خاصة في ردع النفس عن القيام بأي عمل ينافي ما أمرنا الله ورسوله الكريم.

_ ضرورة إجراء تعديل تشريعي في القانون المدني الجزائري بوضع هيئة مدسترة متعلقة بالفساد ومكافحته.

فهرس سور وآيات
القران الكريم
والأحاديث النبوية

فهرس سور وآيات القرآن الكريم

الصفحة	رقم الآية	السورة والآية
سورة البقرة		
1	30	وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ٣٠
36	188	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
36	188	وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ
8	205	وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ٢٠٥
26	285	ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ٢٨٥
سورة آل عمران		
29	110	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ
47	110	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْأَكْتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفٰسِقُونَ
59	114-113	﴿لَيْسُوا سَوَآءً مِّنْ أَهْلِ الْكُتُبِ أُمَّةٌ قَانِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ١١٣ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّٰلِحِينَ ١١٤﴾
29	161	وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيٰمَةِ ثُمَّ تُوْفَىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ١٦
سورة النساء		
41	01	إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ١
45	05	وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا
27	77	قَلَّ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا
سورة المائدة		
54	49	وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
سورة الأعراف		
32	31	وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ
سورة التوبة		

47	71	وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
سورة يوسف		
46	73-70	فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذِنَ مُؤَدِّنُ أَيَّتْهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسُرْفُونَ ٧٠ قَالُوا وَأَقْبِلُوا عَلَيْهِمْ مَادًّا تَفْقَدُونَ ٧١ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعِ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ٧٢ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كُنَّا سُرِقِينَ ٧٣
سورة إبراهيم		
27	38	رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نَحْفِي وَمَا نَعْلُنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ٣٨
سورة النحل		
56	126	وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ ١٢٦
سورة الأنبياء		
26	25	وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ
سورة الحج		
59	41	الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَقِيبَ الْأُمُورِ ٤١
سورة النور		
58	2	وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ٢
سورة النمل		
35	36-35	وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ٣٥ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتَمْدُونِ بِمَالٍ فَمَا آتَيْنِ اللَّهَ خَيْرًا مِمَّا آتَيْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ٣٦
سورة القصص		
31	26	إِنَّ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْقَوِيَّ الْأَمِينُ ٢٦
8	77	وَأَتَّبِعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَتَّبِعِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ (٧٧)
57	83	تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعُقُوبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ٨٣
سورة العنكبوت		
28	45	أَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ

		وَالْمُنكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ
سورة السجدة		
28	05	يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ٥
سورة الأحزاب		
43	52	وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا ٥٢
33	72	إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ٧٢
سورة ص		
54	26	يُذَاوِدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ
سورة الزمر		
34	09	قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ ٩
سورة غافر		
27	19	يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ ١٩
سورة محمد		
31	24	أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ٢٤
سورة الحجرات		
32	13	أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ١٣
سورة ق		
42	18	مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ١٨
سورة الذاريات		
28	56	وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦
سورة الملك		
58	14	أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ١٤
سورة المطففين		
32	3-1	وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ١ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ٣

فهرس الأحاديث النبوية

رقم الصفحة	الحديث
36	((إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةَ، فَاِنْتَبِرُ السَّاعَةَ. قَالَ كَيْفَ إِضَاعَتُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِذَا اسْتَدَّ الْأَمْرَ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ)).
09	((إِنَّمَا الْأَعْمَالُ كَالْوَعَاءِ، إِذَا طَابَ أَسْفَلُهُ طَابَ أَعْلَاهُ وَإِذَا فَسَدَ أَسْفَلُهُ فَسَدَ أَعْلَاهُ)).
58	((من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان))
59	((يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا))

قائمة المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

1. القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع

ثانياً: الأحاديث النبوية

2. أخرجه ابن ماجة في سننه، سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد ابن يزيد القزويني، باب أتباع سنة رسول الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار أحياء الكتب العربية، حديث (4199-4202)، باب 20-21، 207، 275 هـ .
3. أخرجه البخاري في صحيحه بحاشية السندي، دار الشعب.
4. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم الحديث 78.
5. أخرجه مسلم في صحيحه، ، كتاب البر والصلة والآداب (باب تحريم الظلم) ، رقم الحديث: 2577، صحيح مسلم.

ثالثاً: الكتب

6. أبو بكر الجزائري، عقيدة المؤمن، دار العقيدة القاهرة، د ط.
7. احمد محمد الوفي، نظام الحكم في الإسلام، السياسة الشرعية، دار مجدلاوي، الأردن، ط 1، 1427 هـ / 2006 م .
8. أبو الفضل جمال الدين، محمد بن مكرم ابن منظور لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد الخامس.
9. تقي الدين عبد الحلیم ابن تيمية الحراني الدمشقي، العبودية، دار الأصاله. ط 1، 2006م / 1427 هـ.
10. حلیم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح والدراسات والوحدة العربية ب ط.

11. محمد الأمين البشري والفساد والجريمة المنظمة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 1428هـ/2007م .
12. محمد المدني بوساق، التعريف بالفساد وصوره من وجهة الشرعية، دار الخلدونية، قسم الندوات والكفاءات العلمية، الجزائر 1424هـ/2003م.
13. محمد محمود معايرة، الفساد الإدارة وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بقانون الإداري، دار الثقافة، عمان، 1432هـ/ 2011م.
14. محمد علي الهاشمي، مفاخر القضاء الإسلامي، دار السلامة، القاهرة، 1434هـ، 2013م.
15. مجموعة مؤلفين ، مكافحة الفساد ، دار النشر والتوزيع، ط1، 1435هـ/2014م.
16. عبد الحق ومكافحته من منظور إسلامي، جامعة حمد بن خليفة، قطر.
17. عزالدين بن عبد السلام قواعد الأحكام في مصالح الأنام، مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ب. ط. 1994م.
18. عمر سليمان الأشقر، العقيدة في الله، دار النفائس والتوزيع، الأردن، ط12، 1999م، 1419هـ .
19. قاسمي ضاف ،نضام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي، بيروت، السلطة القضائية لبنان، ط1، 1978.

رابعاً: المقالات

20. ادم نوح علي معايرة ،مفهوم الفساد الإداري ومعاييره في التشريع الإسلامي، دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق ، المجلد 21، العدد 2 ، 2005.
21. بن مشيري عبد الحليم فرحاني عمر، الفساد الإداري، مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
22. بن عزوز محمد، اللجنة الجزائرية للعلمة والسياسات الاقتصادية ،الجزائر، العدد07، 2016.

23. سامي سعيد محمود دراغمة ،معايير الشفافية في الفقه الإسلامي و أثرها في الوقاية من الأزمات الاقتصادية،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، معايير الشفافية في الفقه الإسلامي وأثرها في الوقاية من الأزمات.
24. ربوح ياسين ،طبيعة الوظيفة العمومية في الإسلام ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ،العدد19، ورقلة، جوان 2015.
25. فلاف محمد ،دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري ،مجلة الردة لاقتصادات الأعمال،جامعة الشلف، العدد1، سنة 2015.
26. صالح اوزدمير ،الرقابة الشعبية في ميزان الفقه الإسلامي ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد28، عدد2، 2012م .
27. إبراهيم رحمانى،دور القضاء في تحقيق الأمن الاجتماعي ،مجلة البحوث والدراسات، العدد12 ،كلية الشريعة ،2012.
28. مجلة 8 رؤية الشرعية، العدد33.
29. جمال زكي الدين ، مقاصد العقوبة في الشريعة الإسلامية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث. مجلد28، 2014.
30. هاشمي وهيبه،خلية معالجة الاستعلام المالي، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية والاقتصادية. العدد4، الجزائر،2013.

خامسا:البحوث الأكاديمية

31. احمد بن عبد الله ابن مسعود الفارسي، تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة ، دراسة مقارنة رسالة ماجستير التشريع الجنائي الإسلامي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،1429هـ / 2008م.
32. ألاء خليل صقر أبو بكر، التربية الإيمانية ودورها في معالجة الجريمة، بحث ماجستير ،كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة ،2007م.

33. بختاوى فاطمة، الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر، إدارة الجماعات المحلية، 2015م-2016م.
34. بركان آسيا ، آليات مكافحة جرائم الفساد في ظل القانون 06 / 01، مذكرة ماستر، قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
35. بريشة ريمة ،الرقابة الإدارية على المرافق العامة ،مذكرة ماجستير في القانون العام و قانون الإدارة العامة.
36. بكوش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011 / 2012.
37. بلال سعيدان، آليات مكافحة الفساد المالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون ،جامعة يوسف بن خدة. كلية العلوم الإسلامية، السنة الجامعية 1438هـ-1439هـ.
38. بلخامية منيرة، الاتفاقيات الدولية وتطبيقاتها في مجال قانون الفساد، مذكرة ماستر ،قانون جنائي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،ورقلة.
39. بلخير فاطمة ،جرائم الفساد في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ،قانون أعمال ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة كلي محن داو لحاج، 2016م.
40. بن عيسى رحال محمد أمين، آليات مكافحة الفساد مذكرة ماستر .
41. حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في الحقوق، تخصص قانون علوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم قسم الحقوق، السنة الجامعية 2013م- 2014م.
42. حجاج حنان، الرقابة الإدارية على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2018م-2017م.
43. خلاف وليد، دور المؤسسات الدولية في الترشيد الحكم المحلي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، 2010م-2009م.

44. خوجلى احمد صديق محمد، الرقابة الإدارية في الدولة الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعته أم القرى، كلية الشريعة الإسلامية، 1414هـ-1413هـ.
45. زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها، منكرة ماجستير، قانون جنائي، 2011م-2012م.
46. كانون إيمان، زروقي نسيم، الرقابة على الصفقات العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر، مالية دولية، 2017م-2016م.
47. محمد بن ناصر، هدايا العمال بين الشريعة والنظام، رسالة ماجستير، التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، 2012م.
48. مصطفى رضوان، الإدعاء والرقابة الإدارية، قانون إداري، جامعته احمد دارية، كلية الحقوق والعلوم السياسي، القاهرة، 2017م-2018م.
49. مسعود بن شباب عبد العالي الشلوي، الشفافية ودورها في الحد من الفساد الإداري ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية والإدارية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2016.
50. نجار الويزة، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري ، قسم القانون الخاص، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2015م/2014م.
51. صابري بسيم ، آليات مكافحة الفساد في الجزائر. مذكرة ماستر بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
52. صفاء لشهب، نظام مراقبة التسيير وعلاقاته باتخاذ القرار، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2006م/2005م.
53. عباس محمد، آليات الرقابة في الصفقات العمومية. مذكرة ماستر، مالية وتجارة.
54. عيسى أيوب الباروني، الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين ،جمعية الدعوة الإسلامية ،طرابلس، ط1.

55. فارس علوش بن بادي السبعيني، دور الشفافية والمساهمة منة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010م.

56. فريدة مأمون الرفاعي، الرقابة على السلع في الفقه الإسلامي، أطروحة ماجستير، الفقه والتشريع، جامعة الباخ الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين.

سادسا: القوانين:

57. القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006_المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية رقم 14، المؤرخة في 08 مارس 2006 .

سابعا: المحاضرات:

58. باديس بوغرة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، مطبوعة مقدمة لطلبة الطور الماستر في العلوم الاقتصادية والمالية، السنة الجامعية 2018م -2017م، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية قسم العلوم المالية والمحاسبة.

59. سنوسي علي، محاضرات في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل، مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك، السنة الدراسية 2019م -2020م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية.

60. سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري والمالي مظاهره، سبل المعالجة، أستاذ مساعد هيئة التعليم التقني، معهد الإدارة، الرصافة قسم التقنيات المالية والمصرفية.

61. عاقلى فضيلة، محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، كلية باتنة، الحاج الأخضر، السنة الجامعية 2016م.

62. عبد الله بن حسن الجابري، الفساد الاقتصادي أنواعه وأسبابه وأثاره وعلاجه. ،جامعة أم القرى، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2012،.

63. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية واليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، كلية الشريعة والقانون، قسم القانون العام، بطنطا، 1435هـ/201

ثامنا: المداخلات

64. اكلي محمد يوسفى، مداخلة بعنوان: آليات مكافحة الفساد في الشريعة الإسلامية، العنكبوت.
65. بوكيريس خديجة، مداخلة حول آليات مكافحة الفساد والوقاية منه على المستويين الوطني والدولي، كلية الحقوق، 2020م.
66. نادية ظريفي إيمان احمد، مؤتمر الدولي حول الآليات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد بين أولوية مكافحة وضرورة الوقاية، عنوان المداخلات: ظاهرة الفساد المفهوم الأسباب والتداعيات.
67. عبد الرحيم بوجليدة، مداخلة حول الآليات القانونية الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020م.

تاسعا: المواقع:

68. الأحكام السلطانية للموردي_ (95) أحكام الحسبة (1) ، [HTTPS://ar.islamway.net]
69. أداة عمر بن الخطاب ، [HTTPS :// AR .ISLAM WAY.NET]
70. أمين بن عبد الله الشقاوي، السرقة، موقع الالوكة اليوم، 2015/4/7م ، [WWW. ALUKAH . NET] ، [HTTPS ://
71. جميل عودة إبراهيم، مفهوم الشفافية الإدارية كحق للمواطن، موقع النبأ المعلوماتية اليوم، 15/11/2018 ، [HTTPS://m.ANNABA.ORG]
72. مبادرة حول البيانات الانتخابية، متى تعتبر الانتخابات ذات مصداقية، [HTTPS://OPENELECTIONDATA.NET]
73. محمد الخالدي، متى تصبح الهدية رشوة، الاثنين 11/06/2016 ، [HTTPS :// WWW.ALAUM.COM]
74. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية، 15/08/2019 [HTTPS :// WWW.POLITICS.DZ.COM]

75. علي خالد ديبس، القضاء في القانون والفقہ الإسلامي، جامعة أهل البيت، [ABU EDU.iq]
.[HTTPS://

76. فرح الروسان، مفهوم الرقابة السياسية، [HTTPS://SOTOR.COM].

77. سليمان بن قاسم العيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اليوم 2017/3/21م، 6/22/1438،
دار الوطن [HTTPS://CP.alukah.net].

78. شرف محمد الموسوي رئيس البحرينية للشفافية، عنوان المقال: الشفافية في الأحزاب
السياسية،

79. مقال منشور بموقع الجمعية البحرينية للشفافية على انترنت، [alshafafeyabh.org].

80. وزارة المالية، خلية معالجة الاستعلام، [HTTPS:// www .mf-ctrf.gov.dz].

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر.....

إهداء.....

قائمة المختصرات.....

مقدمة..... أ

الفصل الاول: الإطار المفاهيمي وبيان المصطلحات

تمهيد..... 6

المبحث الاول: تحديد المصطلحات وتعريفها في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري..... 6

المطلب الاول: مفهوم الفساد..... 6

اولا: الفساد لغة..... 6

ثانيا: الفساد اصطلاحا..... 7

الفرع الثاني: الفساد في القران والسنة وموقف الشريعة الاسلامية منه..... 8

اولا: الفساد في القران الكريم..... 8

ثانيا: الفساد في السنة..... 8

ثالثا: موقف الشريعة الاسلامية من الفساد..... 9

الفرع الثالث: تعريف الفساد في القانون الجزائري..... 10

موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد..... 10

المطلب الثاني: انواع الفساد..... 11

الفرع الاول: من حيث الحجم..... 12

1. الفساد الصغير..... 11

2. الفساد الكبير..... 12

الفرع الثاني: من حيث المظهر..... 12

12.....	1. الفساد السياسي:
13.....	2. الفساد الاجتماعي:
13.....	3. الفساد الديني:
13.....	4. الفساد الاداري:
14.....	5. الفساد الاقتصادي:
14.....	6. الفساد الثقافي:
14.....	7. الفساد المالي:
15.....	8. الفساد القضائي:
15.....	9. الفساد الاخلاقي:
15.....	الفرع الثالث: الفساد من حيث الانتشار:
15.....	1. الفساد المحلي:
16.....	2. الفساد الدولي:
16.....	المبحث الثاني: الفساد في الجزائر اسبابه واثاره
16.....	المطلب الاول: اسباب الفساد
16.....	اولا: اسباب السياسية:
17.....	ثانيا: اسباب الاجتماعية:
17.....	ثالثا: اسباب الادارية وتنظيمية:
18.....	رابعا: الاسباب الاقتصادية:
18.....	خامسا: الاسباب القانونية والقضائية:
18.....	المطلب الثاني: اثار الفساد
18.....	اولا: الاثار الاقتصادية:
20.....	ثانيا: الاثار الاجتماعية:
20.....	ثالثا: الاثار الدينية:

21.....	رابعاً: الأثار السياسية:
23.....	ملخص الفصل الاول
الفصل الثاني: وسائل مكافحة الفساد في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري	
24.....	تمهيد
25.....	المبحث الاول: وسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري
25.....	المطلب الاول: الوسائل الوقائية من الفساد المالي في الفقه الاسلامي
25.....	الفرع الاول: العقيدة والعبادات كوسيلة للوقاية من الفساد المالي
25.....	اولاً: العقيدة وأثرها في اجتناب الفساد المالي
25.....	1. تعريف العقيدة
26.....	2. اثر العقيدة في الوقاية واجتناب الفساد المالي
27.....	ثانياً: العبادات وأثرها في اجتناب الفساد المالي
27.....	1. تعريف العبادات
28.....	2. أثر العبادات في اجتناب الفساد المالي
29.....	الفرع الثاني: الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كوسيلة للوقاية من الفساد المالي
29.....	اولاً: تعريف الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
29.....	ثانياً: اهمية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
30.....	ثالثاً: اثر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
30.....	الفرع الثالث: حسن التدبير والتسيير للمال العام كوسيلة للوقاية من الفساد المالي
30.....	اولاً: تعريف التدبير والتسيير
30.....	1. التدبير
31.....	2. التسيير
31.....	ثانياً: اهم المقومات التي يتأسس عليها حسن التدبير والتسيير
31.....	1. الشفافية

32.....	2. النزاهة.....
32.....	3. العدل والناس:
32.....	4. عدم الاسراف في النفقات العامة وترشيد الاستهلاك.....
32.....	ثالثا: إثر حسن التدبير والتسيير في الوقاية من الفساد.....
33.....	الفرع الرابع: حسن اختيار الموظفين كوسيلة للوقاية من الفساد المالي.....
33.....	اولا: الموظفون واسس اختيارهم.....
33.....	1. الامانة.....
34.....	2. القوة.....
34.....	3. الكفاءة والعلم:
34.....	4. الاختبار قبل الاختيار:
34.....	ثانيا: اهمية وضع ضوابط عند اختيار الموظفين.....
34.....	1. قبول الهدية واخذ الرشوة:.....
35.....	2. منع العمال من مزاولة التجارة.....
35.....	3. التصريح بالممتلكات وبراء الذمة المالية:
35.....	ثالثا: اثر حسن اختيار الموظفين وفق الضوابط السابقة في الوقاية من الفساد المالي.....
36.....	المطلب الثاني: الوسائل الوقاية من الفساد المالي في القانون الجزائري.....
37.....	الفرع الاول: الإطار التشريعي القانوني للوقاية من الفساد المالي.....
37.....	اولا: تعريف قانون مكافحة الفساد01/06.....
38.....	الفرع الثاني: الشفافية كوسيلة للوقاية من الفساد المالي.....
38.....	اولا: الشفافية.....
38.....	1. مفهوم الشفافية:
39.....	2. مضمون الشفافية:
39.....	ثانيا: اهمية الشفافية.....

40.....	ثالثا: أثر الشفافية في الوقاية من الفساد المالي
40.....	الفرع الثالث: التصريح بالامتلاكات كوسيلة للوقاية من الفساد المالي
40.....	اولا: التصريح بالامتلاكات في القانون والمعنيون به
41.....	الإطار التشريعي لتصريح بالامتلاكات:
41.....	ثانيا: أثر التصريح بالامتلاكات في الوقاية من الفساد المالي
42.....	المبحث الثاني: الوسائل الرقابية للفساد المالي في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري
42.....	الفرع الاول: السياسة الرقابية في الفقه الاسلامي
42.....	اولا: الرقابة على الاعمال الادارية وانواعها في الفقه الاسلامي
42.....	1. الرقابة
43.....	2. انواع الرقابة على الاعمال الادارية:
44.....	ثالثا: الصفات اللازمة في العملية الرقابية
44.....	الفرع الثاني: الرقابة المالية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الاسلامي
44.....	اولا: الرقابة المالية ومشروعيتها
45.....	ثانيا: اهمية الرقابة المالية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي
45.....	الفرع الثالث: الرقابة على الموظفين كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الاسلامي
45.....	اولا: مسؤولية الحاكم في مراقبة الموظفين/والاحتراز من الفساد
46.....	ثانيا: نماذج الادارية والمالية على العمال في صدر التاريخ الاسلامي
46.....	الفرع الرابع: الرقابة الشعبية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الاسلامي
46.....	اولا: الرقابة الشعبية ومشروعيتها
47.....	ثانيا: اهمية الرقابة الشعبية
48.....	المطلب الثاني: الوسائل الرقابية للفساد المالي في القانون الجزائري
48.....	الفرع الاول: الرقابة السياسية كوسيلة لمكافحة الفساد المالي
48.....	اولا: مفهوم الرقابة السياسية

48.....	ثانيا: وسائل الرقابة السياسية
49.....	الفرع الثالث: الرقابة الادارية كألية لمكافحة الفساد المالي
49.....	اولا الرقابة الادارية.....
50.....	ثانيا: تعزيز الصفقات العمومية:
50.....	1. انواع الصفقات العمومية.....
51.....	2. ليات الرقابة على الصفقات العمومية.....
52.....	الفرع الثالث: الرقابة الشعبية.....
52.....	أولا: تعريف الرقابة الشعبية.....
53.....	ثانيا: وسائل الرقابة الشعبية.....
53.....	1. المجالس المحلية المنتخبة:
53.....	2. المجتمع المدني:
53.....	3. الاعلام.....
53.....	المبحث الثالث: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الاسلامي والقانون الجزائري.....
54.....	المطلب الاول: وسائل المواجهة لمكافحة الفساد المالي في الفقه الاسلامي.....
54.....	الفرع الاول: جهاز القضاء.....
54.....	اولا: تعريف بالقضاء وحكمه.....
54.....	ثانيا: مقومات فعالية جهاز القضاء في مكافحة الفساد المالي.....
55.....	ثالثا: مقومات جهاز القضاء في مكافحة الفساد المالي.....
56.....	الفرع الثاني: نظام العقوبات.....
56.....	اولا: تعريف نظام العقوبات.....
56.....	1. تعريف العقوبة:
56.....	2. دليل مشروعيتها.....
56.....	3. المبادئ والقواعد العامة لنظام العقوبات في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.....

- 57..... 4. انواع العقوبات لمواجهة الفساد المالي
- 57..... ثانيا: أثر نظام العقوبات الاسلامي في مكافحة الفساد المالي
- 58..... الفرع الثالث: ولاية الحسبة
- 58..... اولاً: تعريف الحسبة وبيان حكمها ومراتبها
- 59..... 1. الحسبة كما عرفها الماوردي هي
- 59..... 2. مشروعية الحسبة في القران والسنة
- 59..... ثانيا: دور الحسبة في مكافحة الفساد المالي
- 60..... الفرع الرابع: ولاية المظالم
- 60..... اولاً: تعريف ولاية المظالم وبيان حكمها
- 60..... 1. تعريفها
- 60..... 2. حكمها
- 60..... 3. الحديث القدسي:
- 60..... ثانيا: اختصاصات ولاية المظالم المالي ودورها في مكافحة الفساد
- 61..... ثالثاً: دور ولاية المظالم في مكافحة الفساد المالي
- 62..... المطلب الثاني: وسائل مواجهة لمكافحة الفساد المالي في القانون الجزائري
- 62..... الفرع الاول: مجلس المحاسبة
- 62..... اولاً: الطبيعة القانونية لمجلس المحاسبة
- 63..... ثانيا: مهام وصلاحيات مجلس المحاسبة
- 63..... 1. الرقابة المالية القانونية (رقابة التدقيق)
- 63..... 2. الرقابة المالية القانونية: (رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية)
- 63..... 3. الرقابة المالية على الاداء (رقابة نوعية التسيير)
- 64..... ثالثاً: دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد المالي
- 64..... الفرع الثاني: الهيئة الوطنية القانونية للوقاية من الفساد المالي ومكافحته

64.....	اولا: الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها
64.....	الطبيعة القانونية للهيئة الوطنية:
65.....	ثانيا: تنظيم وتشكيل الهيئة الوطنية ومهامها:
65.....	1. الرئيس
65.....	2. اعداد برنامج عمل الهيئة:
65.....	3. مجلس اليقظة والتقييم:
66.....	ثانيا: مهام الهيئة وصلاحياتها
67.....	ثالثا: دور الهيئة الوطنية في مكافحة الفساد المالي:
67.....	الفرع الثالث: خلية معالجة الاستعلام المالي:
67.....	اولا: الطبيعة القانونية لخلية معالجة الاستعلام المالي ودورها في مكافحة الفساد المالي
67.....	1. الطبيعة القانونية لخلية معالجة الاستعلام
68.....	2. تنظيم مصالح خلية معالجة الاستعلام المالي
68.....	ثانيا: مهام خلية معالجة الاستعلام ودورها
69.....	ثالثا: دور خلية معالجة الاستعلام المالي في مكافحة الفساد المالي
70.....	الفرع الرابع: الديوان المركزي لقمع الفساد
70.....	اولا: الطبيعة القانونية لقمع الفساد
71.....	الفرع الثاني: مهام الديوان ودوره في مكافحة الفساد المالي
71.....	اولا: مهام الديوان المركزي للوقاية من الفساد
71.....	ثانيا: دور الديوان المركزي لمكافحة الفساد
73.....	ملخص الفصل الثاني
74.....	الخاتمة
77.....	فهرس سور وآيات القران الكريم والاحاديث النبوية
81.....	قائمة المصادر والمراجع

88.....	فهرس الموضوعات
96.....	الملخص

الملخص

ملخص:

الفساد المالي هو من أخطر أنواع الفساد على الفرد والمجتمع

يهدف هذا البحث إلى التعرف عن الفساد بصفة عامة وكذلك وسائل مكافحة الفساد المالي بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري بصفة خاصة بغية تشخيص آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني والتخلف في جميع المجالات لوضع خطة محكمة وذلك بتقوية الوازع الديني وردع المفسدين بواسطة قوانين المشرع الجزائري، لهذا الغرض استخدمنا المنهج المقارن، والمنهج الوصفي التحليلي، لكن رغم الوسائل المتعددة التي وضعها المشرع الجزائري للحد من الفساد المالي إلا أنها غير ناجحة بسبب عدم تطبيق قواعد الدين الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، قانون 01/06، مكافحة الفساد، الفساد.

Summary:

Financial corruption is one of the most dangerous types of corruption on the individual and society

This research aims to identify corruption in general, as well as means of combating financial corruption between Islamic jurisprudence and Algerian law in particular, in order to diagnose its negative effects on the national economy and backwardness in all areas to develop a solid plan by strengthening religious faith and deterring spoilers through the laws of the Algerian legislature, for this purpose we used the approach Comparative, descriptive and analytical method, but despite the multiple means set by the Algerian legislator to reduce financial corruption, they are unsuccessful due to the non-application of the rules of the Islamic religion.

.Key words: Financial Corruption, Law 01/06, Anti-corruption, Corruption